أبيدجان
12 و13 مايو 2025

مؤتمر معاهد المالية العمومية لإفريقيا والشرق الأوسط والكاريبي

محاضر الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية

التمويل الأخضر: تعبئة الموارد وإدارة الميزانية

REPUBLIQUE DE CÔTE D'IVOIRE

تـقـديـم

انعقدت يومي 12 و13 ماي2025 بمدينة أبيدجان بجمهورية الكوت ديفوار، الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية تحت شعار " التمويل الأخضر: تعبئة الموارد وإدارة الميزانية ".

قد شكّلت هذه الدورة فضاءً مؤسساتياً للحوار وتبادل الخبرات بين المسؤولين العموميين، وممثلي وزارات المالية، والخبراء الدوليين. وهدفت إلى تحليل ومناقشة التحديات والرهانات المرتبطة بالتمويل الأخضر في إطار المالية العمومية، إلى جانب تطوير فرص التعاون، والبحث عن أفضل الممارسات والفرص المتاحة، وصياغة استراتيجيات مواكبة لرفع التحديات. كما سعت الدورة إلى رسم الأولويات الكفيلة بتعزيز حكامة المالية العمومية في هذا المجال.

ويندرج هذا المؤتمر ضمن أنشطة شبكة معاهد المالية العمومية (RESIFIP) التي تضم حاليا 34 بلداً من إفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الكاريبي. وقد أُنشئت هذه الشبكة بمدينة مراكش سنة 2017، وتتولى وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية رئاستها وكتابتها العامة. وتشكل الشبكة منصة للتبادل وتقاسم التجارب بهدف تعزيز قدرات الدول الأعضاء وتحسين حكامة المالية العمومية.

وقد تناول اليوم الأول من أشغال هذه الدورة محورين رئيسيين:

المحور الأول: تعبئة الموارد من أجل الانتقال البيئي

حيث تمت مناقشة الاستراتيجيات والآليات التمويلية المبتكرة القادرة على تعبئة الموارد الوطنية والدولية بشكل فعّال لدعم الانتقال البيئي، مع ضمان نمو اقتصادي مستدام وشامل.

المحور الثاني: الميزانية الخضراء والأثر البيئي

وتم خلاله تحليل كيفية إدماج البعد البيئي في المسار الميزانياتي عبر مفهوم "الميزانية الخضراء"، بهدف تقييم وتعزيز الأثر البيئي للسياسات العمومية، ودعم حكامة ميزانياتية مستدامة ومسؤولة.

كما انعقد الجمع العام لشبكة معاهد المالية العمومية يوم 13 ماي 2025. وقد خُصص هذا الاجتماع لعرض حصيلة الأنشطة المنجزة خلال السنة المنصرمة، وإبراز أهم الإنجازات والمشاريع والنتائج المحققة. وشكل أيضاً مناسبة للتفكير الجماعي حول آفاق الشبكة، وتحديد أولويات التنمية والشراكات الواجب تعزيزها، والوسائل الكفيلة بتقوية دور الشبكة في ترسيخ التعاون وتعزيز القدرات في مجال المالية العمومية.

الفهرس

تـقـديـم---------- 4
منشط المؤتمر---------- 7
السيدة كلودي ريغو، رئيسة مشروع معهد المالية جمهورية كوت ديفوار ---------- 10
السيد عبد السلام بنـعبـو، مدير الشؤون الإدارية والعامة وزارة الاقتصاد والمالية، رئيس شبكة معاهد المالية العمومية - المملكة المغربية .---------- 13
السيدة أمل الزايدي، رئيسة قسم التعاون التقني - الوكالة المغربية للتعاون الدولي - المملكة المغربية---------- 15
السيد إبراهيم أمادو، الخبير الاقتصادي الرئيسي، نائب رئيس مجمع الحكامة الاقتصادية وتدبير المعارف - البنك الإفريقي للتنمية ---------- 17
السيد الشيخ عمر واتارا، الممثل المحلي للبنك الإسلامي للتنمية - جمهورية كوت ديفوار ---------- 20
السيدة اية صابون، مسؤولة مشروع الحوكمة المالية، اكسبرتيز فرنسا – الجمهورية الفرنسية ---------- 22
السيدة صونيا حماموش، نائبة مدير الشؤون الإدارية والعامة المكلفة بقطب التكوين، وزارة الاقتصاد والمالية - الكاتبة العامة لشبكة معاهد المالية العمومية - المملكة المغربية---------- 26
السيد فاسوغبو بامبا، مساعد مدير مكتب وزير المالية والميزانية- جمهورية كوت ديفوار ---------- 29
جلسة النقاش الأولى: تعبئة الموارد من أجل التحول البيئي- ---------- 32
تقديم الجلسة ---------- 34
1- التجربة الإيفوارية في مجال تمويل معايير البيئة والمجتمع والحوكمة---------- 35
2- تعبئة الإيرادات من أجل التحول البيئي – حالة موريتانيا ---------- 36
3- نحو تنسيق للجباية البيئية في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا ---------- 37
4- الضريبة البيئية في المغرب: رافعة للانتقال الإيكولوجي ---------- 38
5- أهداف التنمية المستدامة، حالة الطوارئ المناخية وتعبئة الموارد: الواقع والحلول ---------- 39
الجلسة الثانية: الميزانية الخضراء والتأثير البيئي---------- 41
تقديم الجلسة ---------- 43
1- السياسة الميزانياتية وإدماج الأهداف البيئية---------- 44
2- تمويل التحول البيئي في الكاميرون: فعالية السياسات البيئية المتبعة منذ عام 2020 ---------- 45
3- التصنيف المناخي للاستثمارات العامة في كوت ديفوار ---------- 46
4- انخراط وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية في ورش مكافحة التغير المناخي----------48
5- الميزانية الخضراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية: التحديات، التقدم والاستراتيجيات ---------- 49
6- التدقيق المناخي الذي يمارسه ديوان المحاسبة الفرنسي، ضمان إضافي للاستخدام الجيد للنفقات العامة من أجل المناخ---------- 50
خلاصات الجلسات النقاشية---------- 51
السير الذاتية للمتدخلين---------- 56
الجمع العام ---------- 66
الكلمة الافتتاحية ---------- 68
حصيلة أنشطة شبكة معاهد المالية العمومية 2024-2025 ---------- 71
تقديم الموقع الإلكتروني الجديد ---------- 74
المعهد العربي للتخطيط---------- 77
عرض نتائج أشغال الورشة: تثمين المكوّنين الداخليين----------79
ورشة: دور معاهد المالية في مواكبة الإصلاحات بوزارات الاقتصاد والمالية ---------- 81
1- حالة الاتحاد القمري ---------- 82
2- معهد المالية بالمملكة المغربية ---------- 84
3- معهد المالية العمومية لبوركينا فاسو---------- 86
اعلان مؤتمر معاهد المالية العمومية ---------- 88
الكلمة الختامية ---------- 90

منشط المؤتمر

السيد شارل بوا
صحافي
مستشار في مجال الاتصال
نائب مدير الاتصال ونظم المعلومات
بالوكالة الوطنية للنهوض بالشمول المالي
جمهورية كوت ديفوار

السيد رئيس شبكة معاهد المالية العمومية، السيد عبد السلام بنعبو،
السيدة الكاتبة العامة لشبكة معاهد المالية العمومية، السيدة صونيا حماموش،
السيدات والسادة ممثلو الجهات المانحة،
الضيوف الكرام،
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،

نيابةً عن **السيد فاسوغبو بامبا**، نائب مدير ديوان السيد الوزير، ممثل **السيد أداما كوليبالي**، وزير المالية والميزانية لجمهورية كوت ديفوار، يطيب لنا أن نتقدم إليكم بخالص الشكر والتقدير على تلبية الدعوة والمشاركة في هذه المراسيم الرسمية التي تخلد افتتاح الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية، والتي ستُختتم أشغالها يوم غد.

يهدف هذا المؤتمر، من بين أمور أخرى، إلى تعميق النقاش والتفكير حول التحديات والرهانات المرتبطة بالتمويل الأخضر في القطاع العمومي، مع العمل على تحديد وتسليط الضوء على الممارسات المبتكرة ذات الصلة بهذا المجال.

فيما يخص برنامج هذه الجلسة الافتتاحية، فسنستهلها بكلمة ترحيبية تلقيها **السيدة كلودي ريغو**، رئيسة مشروع معهد المالية بجمهورية كوت ديفوار.

بعد ذلك، سنستمع إلى كلمة **السيد عبد السلام بنعبو**، مدير الشؤون الإدارية والعامة بوزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، ورئيس شبكة معاهد المالية العمومية.

وعقب هذه الكلمة، سنستمع إلى مداخلة **السيدة أمل الزايدي**، رئيسة قسم التعاون التقني بالوكالة المغربية للتعاون الدولي، ممثلةً عن المملكة المغربية، والتي ستُشكل انطلاقة سلسلة مداخلات الجهات المانحة.

ثم تليها مداخلة **السيد إبراهيم أمادو**، ممثل البنك الإفريقي للتنمية، الخبير الاقتصادي الرئيسي ونائب رئيس مجمع الحكامة الاقتصادية وتدبير المعارف. بعده، سنستمع إلى مداخلة **السيد الشيخ عمر واتارا**، ممثل البنك الإسلامي للتنمية بجمهورية كوت ديفوار.

ثم ستكون لنا مداخلة **السيدة آية صابون**، مسؤولة مشروع الحوكمة المالية، إكسبيرتيز فرانس (Expertise France)، متحدثة باسم الوكالة الفرنسية للتنمية.

وعقب مداخلات الجهات المانحة، سننتقل إلى التقرير الافتتاحي الذي ستقدمه **السيدة صونيا حماموش**، نائبة مدير الشؤون الإدارية والعامة بوزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، والكاتبة العامة لشبكة معاهد المالية العمومية.

ثم سنقوم بعرض فيلم مؤسساتي مدته ما بين أربع إلى خمس دقائق، يهدف إلى تقديم رؤية شاملة حول الإشكاليات والرهانات المرتبطة بموضوع هذا المؤتمر.

بعد ذلك، سيوجه **السيد أداما كوليبالي وزير المالية والميزانية**، الذي حالت ظروف خاصة دون حضوره، كلمته عبر ممثله **السيد فاسوغبو بامبا**، نائب مدير ديوان السيد الوزير.

وعقب هذه الكلمة، سيتم الإعلان عن فترة استراحة.

وبعد العودة من الاستراحة، ستنطلق أشغال جلسات النقاش، حيث ستخصص الجلسة الأولى لموضوع تعبئة الموارد من أجل الانتقال الإيكولوجي. وعقبها، سيتم التوقف لفترة استراحة الغداء.

وفي الفترة المسائية، ستنظم جلسة النقاش الثانية والأخيرة لليوم الأول، والتي ستتناول موضوع الميزانية الخضراء وأثرها البيئي.

وبطبيعة الحال، ستُتوج هذه الجلسات بنقاشات وتبادلات مع السيدات والسادة الحضور.

كما سيتم عرض خلاصات الجلستين حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً، لتُختتم بذلك أشغال اليوم الأول.

السيد المدير المساعد لديوان الوزير،

السيدات والسادة،

وبإذنكم الكريم، ندعو الآن، لإلقاء كلمة الترحيب، **السيدة كلودي ريغو،** رئيسة مشروع معهد المالية.

كلمة الترحيب

السيدة كلودي ريغو
رئيسة مشروع معهد المالية
جمهورية كوت ديفوار

السيد نائب مدير ديوان وزير المالية والميزانية ممثلا للسيد الوزير،
السيد رئيس شبكة معاهد المالية العمومية،
السيدة الكاتبة العامة لشبكة معاهد المالية العمومية،
السادة ممثلي المانحين: الوكالة المغربية للتعاون الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية، واكسبرتيز فرنسا (Expertise France)،
الضيوف الكرام،
السيدات والسادة المشاركون،
السيدات والسادة ممثلو الصحافة بمختلف درجاتكم وصفاتكم،

يشرفني، بصفتي رئيسة مشروع معهد المالية، أن أتوجه إليكم بكلمة الترحيب بمناسبة انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية. فأهلاً وسهلاً بكم جميعاً.

مرحباً بكم في أرض كوت ديفوار، ضيوفاً من أجل أشغال هذا المؤتمر، ومرحباً بكل المدعوين الآخرين. شكراً لتواجدكم هنا اليوم للمشاركة في هذا الحدث الذي يُنظم بتعاون مع شبكةRESIFIP ، بدعم من الشركاء الحاضرين، ووزارة المالية والميزانية في جمهورية كوت ديفوار.

يُعد معهد المالية مؤسسة للتكوين المستمر لفائدة موظفي الإدارات الاقتصادية والمالية، ويقدم دورات تكوينية قصيرة المدة، بمعدل ثلاثة أيام في الغالب.

وتُبنى هذه الدورات أساساً على خبرة مدربين وطنيين من القطاع العام تلقوا تكويناً متخصصاً لإعدادهم للقيام بمهام التكوين.

منذ إحداث المعهد سنة 2012، تمّ تعزيز قدرات ما يقارب 17.000موظف .ويعود الفضل في هذا الإنجاز إلى أحد

رواد هذا المشروع، الأستاذ بامبا غالادجو، الذي أتاح شراكة مع جامعة فيليكس هوفويت بوانيي في أبيدجان – كوكودي، وساهم في انضمام معهد المالية في كوت ديفوار إلى شبكة RESIFIP واحتضان هذا المؤتمر.

ومن واجبنا اليوم التعبير له عن خالص الشكر والتقدير. شكراً لكم أستاذنا الكريم، وسيتم تكريمكم من خلال تقديم هدية رمزية في نهاية هذه الكلمة.

كما أود أن أشيد بالعميد الموقر لوحدة التكوين والبحث في العلوم الاقتصادية والتسيير، الأستاذ واتارا عبدولاي، على دعمه واهتمامه المتواصلان بمعهد المالية. وللأسف، تعذر عليه التواجد معنا اليوم.

السيدات والسادة،

يمثل هذا المؤتمر أول حدث رئيسي يُنظم منذ تعيين السيد أليكس بوهيي، المستشار التقني لوزير المالية والميزانية، كمنسق جديد للمعهد. ولا شك لدي في أنه سيواصل تعزيز الدينامية التي بدأها سلفه، ويرسخ مكانة المعهد كمؤسسة مرجعية في مجال التكوين المستمر، ويساهم في توسيع إشعاعه.

ومن هذا المنبر، أدعو جميع أعضاء الشبكة إلى استقبال السيد بامبا غالادجو بحفاوة.

شكراً لكم على حسن الإصغاء.

الجلسة الافتتاحية

خطابات الافتتاح

السيد عبد السلام بنعبو
مدير الشؤون الإدارية والعامة
وزارة الاقتصاد والمالية
رئيس شبكة معاهد المالية العمومية
المملكة المغربية

السيد نائب مدير ديوان وزير المالية والميزانية ممثلا للسيد الوزير،
السادة الكتاب العامون،
السيدة ممثلة سعادة السفير، المدير العام للوكالة المغربية للتعاون الدولي،
السيد ممثل المدير الجهوي للبنك الإسلامي للتنمية،
السيد الخبير الاقتصادي الرئيسي ونائب رئيس مجمع الحكامة الاقتصادية وتدبير المعارف بالبنك الإفريقي للتنمية،
السيدة مسؤولة المشروع بإدارة الحكامة باكسبرتيز فرنسا (Expertise France)،
السادة ممثلو الدول الأعضاء في شبكة معاهد المالية العمومية،
السيدات والسادة،

ببالغ الشرف أتوجه إليكم اليوم بمناسبة الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية. تعكس هذه الدورة الجديدة التزام شبكتنا المتجدد بمواكبة الاصلاحات الكبرى التي تشهدها إدارة المالية. وستخصص أعمالها هذا العام لموضوع أصبح ضروريا طرحه في جدول السياسات العمومية، سواء من حيث أهميته أو من حيث أبعاده الاستراتيجية: "التمويل الأخضر: تعبئة الموارد وإدارة الميزانية."

أرحب بجميع المشاركين، وخاصة شركائنا والدول الأعضاء في شبكة معاهد المالية العمومية. إن حضوركم والتزامكم يعكسان تمسككم المشترك بتحسين حوكمة المالية العمومية في بلداننا.

أود، أولاً وقبل كل شيء، أن أعرب عن خالص امتناني لجمهورية كوت ديفوار، وخاصة وزارة المالية والميزانية، على الترحيب الحار بهذا المؤتمر وعلى الجهود المستمرة المبذولة لضمان نجاحه.

كما أتقدم بخالص الشكر للمؤسسات التي قدمت دعماً أساسياً لتنظيم هذا المؤتمر، ولا سيما: الوكالة المغربية للتعاون الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، وإكسبيرتيز فرانس (Expertise France). إن دعمهم اللامشروط والتزامهم بتعزيز التعاون الدولي يشكلان رافعتين رئيسيتين لنجاح أعمالنا .

منذ إنشاء شبكة معاهد المالية العمومية في مراكش عام 2017، التي تضم اليوم 34 دولة من أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة بحر الكاريبي، عززت مكانتها كفاعل مرجعي في مجال تنمية القدرات. وأصبحت الشبكة الآن فضاءً مناسبا للحوار والتعاون جنوب-جنوب وتبادل الخبرات، من أجل إدارة أكثر كفاءة وشفافية ومسؤولية للمالية العمومية.

السيدات والسادة،

لقد أصبح تغير المناخ عاملاً مهيكلاً للسياسة العمومية. فهو يؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستدامة المالية العمومية، والأمن الطاقي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والتوازنات الاجتماعية. ولمواجهة هذه التحديات، بدأت العديد من البلدان إصلاحات طموحة لدمج الاعتبارات المناخية في حوكمة المالية والميزانية.

يحتل التمويل الأخضر الآن مكانة مركزية في الدينامية العالمية. إذ تعتبر العديد من البلدان بأن حوكمة المالية العمومية تشكل رافعة رئيسية لتحقيق النجاح في التحول البيئي. من خلال توجيه الموارد العامة بشكل استراتيجي، وتعزيز الشفافية، واعتماد إدارة مستدامة للميزانية، يمكن للدول تشجيع الاستثمارات الخضراء وتعزيز ظهور اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة وأكثر قدرة على الصمود.

تتخذ المملكة المغربية عدة إجراءات هيكلية في مجال التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ، لا سيما من خلال اعتماد القانون الإطار المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في عام 2014، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية. في هذا الإطار، يتم حالياً إعادة هيكلة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD-2030)لدمج توجيهات النموذج التنموي الجديد وتحقيق ملاءمة تقارب أفضل مع أهداف التنمية المستدامة للمملكة. كما يلتزم المغرب بتنفيذ تدابير التغيرات المناخية في إطار مساهمته المحددة وطنياً.

وفيما يتعلق بالتزام وزارة الاقتصاد والمالية في إطار مكافحة التغيرات المناخية، تم إنشاء وحدة مركزية للمناخ داخل الوزارة لتنسيق عمل جميع المديريات المعنية بالموضوعات والاستراتيجيات المتعلقة بالمناخ، مثل السندات الخضراء، والضرائب البيئية، وإضفاء الطابع الأخضر على المشتريات العامة، والميزانية المستجيبة للمناخ.

السيدات والسادة،

إن تحقيق هذا التحول يتطلب إعادة النظر بعمق في أساليب اداراتنا. وهذا يفترض تنويع قنوات التمويل، وربط السياسات العمومية وآليات السوق بشكل أكثر دقة، والابتكار في طريقة إعداد الميزانيات وتنفيذها وتقييمها. لا يمكن تصور مثل هذا النهج دون حوكمة معززة، تقوم على الشفافية والمساءلة، وتنسيق فعال بين مختلف مستويات الإدارة، بدعم من الشركاء غير الحكوميين.

إن التفكير في هذا التحول وحده لا يفي بالغرض، فما سيمثل فارقاً حقيقياً هو مدى قدرتنا على ترسيخه في الممارسات اليومية. وعلى هذا الصعيد، يُتوقع أن تلعب معاهد المالية العمومية دوراً مركزياً. بصفتها فاعلاً في تعزيز القدرات، فهي تضمن الربط بين الطموح الاستراتيجي والتنفيذ الملموس، وهي مسؤولة عن تكوين الأطر العمومية لفهم تحديات المناخ، ومرافقة دمج هذه التحديات في السياسات المالية والميزانية، وتطوير الأدوات اللازمة لتحديد ومتابعة وتقييم النفقات العامة الخضراء.

وفي إطار مهامها، تساهم المعاهد في تطوير الممارسات الإدارية، وتعزيز نهج أكثر اهتماماً بالآثار البيئية. فهي تجعل ترسيخ التمويل الأخضر أمرا ممكنا يتم بشكل تدريجي في قلب القرارات العمومية.

تؤكد الشبكة بهذه المناسبة دوره كمحفز، محفز للخبرات والممارسات الجيدة والتعاون جنوب-جنوب، ملتزم بتحول هيكلي لأنظمة المالية العمومية.

يجب علينا جماعياً تهيئة الظروف لتمويل عمومي قادر على توقع التحولات القادمة، وتعزيز قدرة البلدان على الصمود، ودعم تنمية متوازنة وشاملة ومحترمة للبيئة. أتمنى أن تمكن مناقشات هذا المؤتمر من تحديد إجراءات دافعة، وإبراز حلول ملموسة، والأهم من ذلك، تعزيز قدرات مؤسساتنا على مواجهة هذا التحدي.

أود أن أشكر مرة أخرى، وبكل حرارة، جمهورية كوت ديفوار على ترحيبها والتزامها. كما أحيي جميع المشاركات والمشاركين على تعبئتهم وخبراتهم ومساهماتهم في هذا التدبير الجماعي.

أتمنى لكم أعمالاً موفقة.

شكراً لكم.

السيدة أمل الزايدي
رئيسة قسم التعاون التقني
الوكالة المغربية للتعاون الدولي
المملكة المغربية

السيد نائب مدير ديوان وزير المالية والميزانية ممثلا للسيد الوزير،
السيد رئيس شبكة معاهد المالية العمومية،
السيدات والسادة ممثلو الحكومات والمؤسسات الشريكة والمنظمات الدولية،
السيدات والسادة الضيوف الكرام،

أود، باسم السيد السفير محمد مثقال، المدير العام للوكالة المغربية للتعاون الدولي، أن أعبر عن بالغ شرفي للمشاركة في هذه الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية.
أود أن أشكر بحرارة السلطات الإيفوارية على حفاوة الاستقبال، وعلى تنظيم هذا الحدث الذي يجسد سنة بعد سنة التزامنا المشترك لصالح حوكمة مالية حديثة، شاملة ومستدامة.
في ظل الرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تلتزم المملكة المغربية بشكل فعّال وحازم في التعاون جنوب-جنوب، اقتناعاً منها بأن الوحدة والتضامن وتقاسم المعرفة هي السبيل لمواجهة التحديات المشتركة على المستويات الإقليمية والقارية والدولية. هذا الاقتناع هو في صميم المهمة التي تحملها الوكالة المغربية للتعاون الدولي، والتي تعمل كقناة لتبادل الكفاءات والخبرات والدعم التقني بين البلدان الشريكة.
وانطلاقاً من هذه الروح، فإن الدعم الذي يقدمه المغرب لشبكة معاهد المالية العمومية، التي تجمع اليوم 34 دولة من إفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الكاريبي، يعكس إرادتنا الثابتة لترسيخ أواصر الأخوة بين الدول، وخاصة في المجالات الحساسة والاستراتيجية للإدارة العمومية.
تشكل شبكة معاهد المالية العمومية إطاراً استراتيجياً أساسياً لتقاسم التجارب، وتوحيد الجهود الوطنية، وتشارك الخبرات في مجالات إصلاح المالية العمومية، والتخطيط الميزانياتي، واستدامة السياسات العمومية. ويعترف بها اليوم كنموذج للتعاون التقني بين المناطق، يقوم على الثقة والمساواة والفعالية.
في عالم يواجه تحولات عميقة، سواء كانت مناخية أو اقتصادية أو تكنولوجية، فإنه يقع على عاتقنا وضع أدوات مبتكرة لضمان انتقال ناجح نحو نماذج أكثر استدامة. لذا فإن هذا المؤتمر، الذي يركز على تحديات الانتقال الإيكولوجي والميزانية الخضراء وتعبئة الموارد، يأتي في وقته المناسب.

فالضرائب البيئية، والتمويل المناخي، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الميزانيات الوطنية، أو مراقبة النفقات العمومية ذات الغاية البيئية، لم تعد مفاهيم تخص القطاعات المعنية: إنها أصبحت ركائز لحوكمة جديدة، تراعي الفعالية الميزانياتية والعدالة بين الأجيال والقدرة على الصمود الاجتماعي.
هذه الرؤية التضامنية، المستمدة من التبادل والحوار والتعاون، هي التي ترشدنا لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية معاً، ولبناء مستقبل مشترك أكثر ازدهاراً وإنصافاً واستدامة.
في الوكالة المغربية للتعاون الدولي، نعمل بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج للمساهمة في تنفيذ برامج للتعاون تضع العنصر البشري في مركز أولوياتها وفقا لتوجيهات

صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله. ونحن نبقى ملتزمين بشدّة لدعم كل المبادرات التي تسير في

هذا الاتجاه، وسنواصل العمل على تعزيز القدرات الوطنية، وتكوين كفاءات الغد، وتشجيع التعاون بين مؤسسات البلدان الشريكة.
واسمحوا لي في الختام أن أحيي العمل الرائع الذي يقوم به المسؤولون وأعضاء شبكة معاهد المالية العمومية. فبفضل التزامكم وخبراتكم وتبادلكم المستمر، تشاركون بنشاط في تحديث الإدارة العمومية، وتحسين استخدام الموارد، وترسيخ مبادئ الحوكمة المالية السليمة في إداراتنا.
ستبقى المملكة المغربية، من خلال الوكالة المغربية للتعاون الدولي، شريكاً ملتزماً ومتضامناً ومستعدا لمواكبة تعزيز الشبكة وتوسيع تأثيرها على المستويين الإقليمي والدولي.

شكراً على حسن انتباهكم.

السيد إبراهيم أمادو
الخبير الاقتصادي الرئيسي
نائب رئيس مجمع الحكامة الاقتصادية وتدبير المعارف
البنك الإفريقي للتنمية

السيد نائب مدير ديوان وزير المالية والميزانية ممثلا للسيد الوزير،
السيد رئيس شبكة معاهد المالية العمومية،
السيدة الكاتبة العامة لشبكة معاهد المالية العمومية،
السيدة ممثلة الوكالة المغربية للتعاون الدولي،
السيدات والسادة الشركاء التقنيون والماليون،
أصدقائي الصحافيين الأعزاء،
السادة الضيوف الأفاضل،
السيدات والسادة،

للبنك الأفريقي للتنمية الشرف، ليس فقط في المساهمة في تنظيم هذا المؤتمر، بل أيضاً لدعوته للمشاركة في حفل الافتتاح وتوجيه كلمة أمام هذا الجمع الكريم.

تأتي الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية بعد الدورة السابقة، التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية يومي 20 و21 مايو 2024، تحت موضوع "البحث والابتكار في إدارة المالية العمومية". أما موضوع هذه الدورة التي تجمعنا اليوم فهو "التمويل الأخضر: تعبئة الموارد وإدارة الميزانية."

السيدات والسادة،

يُعد موضوع هذه الدورة بالغ الأهمية للبنك الأفريقي للتنمية.

فعلاً، تستهدف استراتيجية الحوكمة الاقتصادية في أفريقيا، التي تحمل الاختصار (SEGA) للفترة 2021-2025، تعزيز المؤسسات والعمليات والسياسات والأطر التنظيمية اللازمة لإدارة اقتصادات الدول الأعضاء الإقليمية. وتتكون الاستراتيجية من ثلاثة ركائز:

- فعالية القطاع العام على المستوى الوطني والمحلي، بهدف تعبئة واستخدام ومراقبة الموارد العامة بشكل أمثل لتقديم خدمات فعالة. هذه الركيزة الأولى تتوافق تماماً مع موضوع هذا المؤتمر.
- تعزيز المؤسسات الداعمة للتحول الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص، وهو الركيزة الثانية لاستراتيجية البنك الأفريقي للتنمية.(SEGA)
- الحوكمة الشاملة والمساءلة، لتعزيز قدرات الدول الإقليمية الأعضاء على مكافحة الفساد، وزيادة مشاركة الأطراف المعنية، وتحسين الشفافية في القطاع العام.

لدينا عدد من أدوات تنفيذ هذه الاستراتيجية عبر الدعم الميزانياتي. وأنا على يقين من أن معظم الدول الحاضرة، وأفكر هنا على وجه الخصوص في المغرب من دول شمال افريقيا، تستفيد بانتظام من الدعم الميزانياتي للبنك الأفريقي للتنمية. كما لدينا مشاريع دعم مؤسساتي، وتمويلات قائمة على النتائج، حيث كان المغرب رائداً عندما أُطلق هذه الآلية التمويلية على مستوى البنك الأفريقي للتنمية قبل بضع سنوات. بالإضافة إلى المساعدة التقنية والدراسات الاقتصادية والقطاعية.

السيدات والسادة،

تعتبر تعبئة الموارد الداخلية أول ركيزة فرعية في الاستراتيجية التي تركز على فعالية القطاع العام. فتعزيز تعبئة الموارد الداخلية هو التزام رئيسي تعهدت به الدول الأفريقية في إطار خطة عمل برنامج أديس أبابا لتمويل التنمية المستدامة.

ومع التقلص المتوقع للمساعدة الإنمائية الرسمية في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية، ستحتاج الدول الأفريقية بشكل متزايد إلى اللجوء للاقتراض لتمويل النفقات العامة. لذا فإن تعبئة الموارد الداخلية بشكل فعال أمر ضروري للدول التي تواجه تحديات تمويلية ضخمة لبرامجها الاقتصادية والاجتماعية، ونعلم جميعاً أن هناك هامشاً للتقدم في هذا المجال.

فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة تعبئة الموارد الداخلية في أفريقيا جنوب الصحراء 17% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي في المناطق الأخرى.

علاوة على ذلك، وكما ورد في استراتيجية البنك الأفريقي للتنمية 2024-2033، التي تحمل عنوان "اغتنام الفرص المتاحة لأفريقيا لخلق قارة مزدهرة، شاملة ومتكاملة"، يلعب البنك دوراً محورياً في تعبئة التمويلات المناخية لدعم الأهداف المناخية لأفريقيا، خاصة عبر صناديق المناخ العالمية والسندات الخضراء.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن البنك الأفريقي للتنمية أطلق في عام 2022 نافذة العمل المناخي في إطار تجديد الصندوق الأفريقي للتنمية.(FAD-16)

تمثل هذه النافذة مصدراً مخصصاً للتمويل المناخي ذي الجودة للدول الأفريقية الأكثر عرضة لتغير المناخ، كما تسهل وصول هذه الدول إلى تمويل مناخي دولي متزايد. كما يدعم البنك الدول الأعضاء الإقليمية في تعبئة موارد إضافية عبر المساعدة التقنية لتمكينهم من الاستفادة بشكل أفضل من سوق الكربون.

نعلم أن أفريقيا تساهم بأقل من 3% من انبعاثات الغازات الدفينة، إلا أنها تتحمل العبء الأكبر من آثار هذه الانبعاثات.

أما فيما يخص إدارة الميزانية، فإن دعم البنك الأفريقي للتنمية يشمل:

- دعم تنفيذ إصلاحات إدارة المالية العمومية وتحديث الأطر القانونية ذات الصلة؛
- تحسين سياسات الصفقات العمومية لتعزيز الشفافية والمنافسة، بما في ذلك دعم رقمنة عمليات المشتريات العمومية. وقد قدمنا هذا الدعم عبر مشاريع الدعم المؤسسي لعدد من الدول، بما فيها كوت ديفوار؛
- دعم تعزيز وظائف المراقبة والتدقيق الداخلي.
- تحديث ورقمنة أنظمة إدارة المالية العمومية عبر تطبيق أنظمة المعلومات المالية المتكاملة(IFMIS) ، بما في ذلك المشتريات العامة الإلكترونية.
- تعزيز القدرات المؤسسية لإدارة المالية العمومية في الوزارات القطاعية والهيئات المحلية على مستوى الجماعات المحلية، بما في ذلك بناء قدرات الموظفين.
- وأخيراً، تعزيز الإصلاحات التي تستجيب لقضايا النوع الاجتماعي والمناخ، بما في ذلك الرقمنة المستجيبة للنوع الاجتماعي وتغير المناخ.

كما يقدم البنك الأفريقي للتنمية المساعدة التقنية للدول الإقليمية الأعضاء لمراعاة أفضل لآثار تغير المناخ – مثل الفيضانات، وتدهور البنية التحتية خاصة الطرق، والجفاف، ونزوح السكان كأحد المخاطر الميزانياتية، وتخصيص ميزانيات طارئة في قوانين المالية للتعامل معها.

السيدات والسادة،

وفي الختام، إذ أتمنى لهذه الدورة من مؤتمر معاهد المالية العمومية النجاح الكامل، أشكركم لحسن إصغائكم.

السيد الشيخ عمر واتارا
الممثل المحلي للبنك الإسلامي للتنمية
جمهورية كوت ديفوار

السيد نائب مدير ديوان وزير المالية والميزانية ممثلا للسيد الوزير،
السيد رئيس شبكة معاهد المالية العمومية،
السيدات والسادة ممثلو الهيئات الدولية،
السيدة الكاتبة العامة لشبكة معاهد المالية العمومية،
السيدات والسادة الشركاء التقنيون والماليون،
السيدات والسادة ممثلي السلك الدبلوماسي والبعثات،
السيدات والسادة الضيوف الكرام،
السيدات والسادة،

بعد التحية والتقدير، وبأسمائكم ومناصبكم وصفاتكم، فإنه يشرفني التحدث إليكم اليوم باسم البنك الإسلامي للتنمية بمناسبة انعقاد المؤتمر السابع لمعاهد المالية العمومية. ونحن سعداء بهذه المبادرة التي تنسجم مع رسالتنا كمؤسسة من الجنوب وفي الجنوب ومن أجل الجنوب، ملتزمين بمواكبة الدول الأعضاء نحو تحقيق تنمية مستدامة شاملة وقادرة على الصمود.

إن موضوع هذه الدورة، "التمويل الأخضر: تعبئة الموارد وإدارة الميزانية"، ليس وثيق الصلة فحسب، بل هو استراتيجي. فالتغير المناخي يمثل حالة طوارئ لا تعرف حدوداً، وتأثيراته تصيب بلداننا بشكل غير متناسب، مؤثرة على الشعوب والاقتصادات وتمثل تحدياً لاستدامة المالية العمومية.

إن التغير المناخي واقع قوي، وتأثيراته محسوسة على جميع المستويات: على السكان، والبنى التحتية، والموارد الطبيعية، وبالطبع على التوازنات الميزانياتية. في مواجهة هذا التحدي العالمي، يمثل التمويل الأخضر رافعة استراتيجية لتحويل نماذج تنميتنا ودعم مسارات تنموية قادرة على الصمود وشاملة ومستدامة.

في هذا السياق، لا يعد التمويل الأخضر مجرد مفهوم، بل هو استجابة ملموسة لحاجة ملحة، ألا وهي التوفيق بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية والعدالة الاجتماعية. فهو يعبئ أدوات مثل السندات الخضراء، وصناديق المناخ، والضرائب الخضراء، وأنظمة تداول الانبعاثات، مع التأكيد على ضرورة اتباع إدارة ميزانية دقيقة تكون سريعة الاستجابة للمخاطر المناخية.

السيدات والسادة،

نعلم جميعاً أن تحويل نماذج التنمية هذه يتطلب أكثر من مجرد أدوات. فهو يتطلب كفاءات ورؤية وتنسيقاً وثيقاً بين الفاعلين من القطاعين العام والخاص والمؤسساتي. وهنا يأتي الدور المحوري لمعهد المالية العمومية في بناء القدرات ونشر الممارسات الجيدة وتجهيز الإدارات لدمج الاعتبارات البيئية بشكل كامل في وظائفها الميزانياتية ونشر ثقافة الإدارة الميزانياتية المستجيبة للمناخ.

ويتسق هذا المؤتمر السابع تماماً مع هذه الروح. فهو يهدف إلى خلق فضاء لتبادل الآراء حول التحديات والقضايا التي يثيرها التمويل الأخضر في بلداننا الأعضاء. كما يهدف إلى تحديد الممارسات الجيدة والفرص واستراتيجيات التكيف والدعم اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

وأخيراً، فإنه يضع لنفسه مهمة تحديد المحاور الرئيسية للتنمية والتعاون، من أجل تعزيز التطوير والتكامل بين بلدان الجنوب في مجال إدارة المالية العمومية. وتتماشى أهدافه بالكامل مع رؤية البنك الإسلامي للتنمية، التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال التضامن والابتكار والتمويل العام.

السيدات والسادة،

تعكس الجلسات المخطط لها في هذا المؤتمر هذا الطموح بوضوح.

تركز الجلسة الأولى على تعبئة الموارد من أجل التحول الإيكولوجي من خلال تحليل النظام الضريبي والاستثمارات العامة والأدوات المالية والمبادرات المحلية. أما الجلسة الثانية فتركز على الميزانية الخضراء وسبل دمج الأهداف البيئية في تخطيط السياسات العمومية وتوقعها وتقييمها. ويسير البنك الإسلامي للتنمية في ديناميكية إيجابية لدعم ومواكبة التحول الإيكولوجي في اقتصادات الدول الأفريقية الأعضاء في البنك.

فنحن نطور منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لدعم المشاريع الخضراء، ونعمل على تعزيز القدرات المؤسسية لدمج المخاطر المناخية في الأطر الميزانياتية، ونساهم في هيكلة شراكات جنوب-جنوب عبر منهج شمولي يسمى "الربط العكسي" (Reverse Linkage) حتى يمكن تقاسم الحلول المجرّبة وتكييفها وتكرارها.

فالتمويل الأخضر بالنسبة لنا ليس مجرد توجه عابر، بل هو ضرورة. ضرورة لبناء مستقبل يحترم البيئة، ويحمي الأكثر ضعفاً، ويضمن إدارة مسؤولة للموارد العامة. لذلك فإننا نحيي هذه المبادرة التي لا تسمح فقط بتطوير التفكير الجماعي، بل أيضاً بتقاسم الممارسات الجديدة وتحديد روافع العمل وتعزيز التنسيق الإقليمي.

كما نود أن نثني على جهود المنظمين لهذا الحدث الكبير، ولا سيما وزارة المالية والميزانية في كوت ديفوار، ومعهد المالية التابع لوزارة الاقتصاد والمالية في المملكة المغربية، وجميع المنظمين المشاركين، وكذلك المشاركين على مساهماتهم الفاعلة.

أتمنى لكم أياماً حافلة بالتبادل المثمر، الغني بالأفكار الطموحة، وخصوصاً بالنقاشات البناءة خلال هذين اليومين.

شكراً لكم.

السيدة اية صابون
مسؤولة مشروع الحوكمة المالية
اكسبرتيز فرنسا(Expertise France)
الجمهورية الفرنسية

السيد نائب مدير ديوان وزير المالية والميزانية ممثلا للسيد الوزير،
السيد رئيس شبكة معاهد المالية العمومية،
السيدات والسادة ممثلو الحكومات والمؤسسات،
السيدات والسادة الحضور الكريم،

اسمحوا لي بداية أن أحيي وأشكر السلطات الإيفوارية على حفاوة الاستقبال والتنظيم الممتاز لهذا اللقاء.

يشرفني أن أتحدث أمام جمع بهذا المستوى الرفيع، يضم فاعلين ملتزمين بتطوير أنظمة المالية العمومية نحو نماذج تدعم بشكل فعّال الأولويات المناخية ومسارات التنمية المستدامة.

كما أحيي جميع الوفود الحاضرة، وأتطلع بترقب إلى ثراء الحوارات القادمة.

تقدم إكسبيرتيز فرانس (Expertise France)، الوكالة الفرنسية العامة للتعاون التقني الدولي، التابعة لمجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية(AFD) ، دعمها للشبكة منذ تأسيسها. تصمم إكسبيرتيز فرانس (Expertise France) وتنفذ مشاريع تعزز بشكل مستدام السياسات العامة في البلدان النامية والناشئة.

كفاعل ملتزم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، نعمل عن كثب مع المؤسسات الفرنسية والأوروبية للاستجابة للطلبات المحددة لشركائنا. وتتمثل مهمتنا في العمل لصالح تنمية مستدامة وتضامنية، من خلال تقديم حلول ملموسة للتحديات التي أصبحت عالمية أكثر من أي وقت مضى.

تتدخل وكالتنا في هذا الإطار من خلال حشد الخبرات العامة الفرنسية والدولية، في إطار شراكة مستدامة، مع تشجيع الشراكة جنوب-جنوب:

حتى اليوم، هناك أكثر من 350 مشروعاً قيد التنفيذ في 147 دولة و27 إقليماً، برقم معاملات بلغ 453 مليون يورو في عام 2024، مع توقع تجاوز 500 مليون يورو في عام 2025.

أنا، ضمن إكسبيرتيز فرانس (Expertise France)، مسؤولة حالياً عن مشروع في مجال المالية العمومية بعد أن قدت مشاريع في مجال العدالة. في الواقع، تشترك العدالة والمالية العامة في أهداف مشتركة تتعلق بالشفافية والمساءلة وتقديم خدمة عادلة للمواطنين. وفي السنوات الأخيرة، أصبح الحديث عن "العدالة البيئية" مشروعاً بشكل متزايد، مما يدفع إلى اعتبار التمويل الأخضر محركاً للتحول العادل والمستدام، قادراً على ترسيخ التحول الإيكولوجي في إجماع قوي اجتماعياً ومؤسسياً.

في هذا الإطار الاستراتيجي، يأتي التعاون الوثيق الذي تقوده إكسبيرتيز فرانس (Expertise France) في كوت ديفوار، حيث تقدم الوكالة خبراتها بشكل نشط لخدمة الأولويات الوطنية والإقليمية من خلال ممثليتها الدائمة في أبيدجان، التي يديرها مدير البلد الموجود هنا اليوم.

تحتفظ إكسبيرتيز فرانس (Expertise France) بشراكة قوية مع كوت ديفوار، بمحفظة تضم 20 مشروعاً،

منها 7 ذات بعد إقليمي، وتستقطب أكثر من 30 موظفاً ميدانياً لخدمة تعزيز السياسات العمومية بشكل مستدام. تغطي هذه المشاريع قطاعات متنوعة، تشمل الحوكمة الديمقراطية والاقتصادية والمالية، والأمن الدولي، والصحة والتنمية البشرية، بالإضافة إلى المناخ والزراعة والتنمية المستدامة. سأذكر في مجال المالية العمومية:

- مشروع دعم تعزيز مؤسسات الرقابة(PACC) ، الذي يرافق الدولة الإيفوارية في تعزيز فعالية الفاعلين الرئيسيين في الرقابة المالية،
- برنامج دعم الحوكمة المالية (PAGOF) الذي يدعم تنفيذ شراكة الحكومة المفتوحة، بهدف تحسين الشفافية والمشاركة المواطنة في إدارة المالية العمومية،
- مشروع "مرفق التوجيه وتنسيق الخبرة في الحوكمة المالية(FORCE) "، الذي يدعم إصلاحات المالية العمومية في عشر دول في غرب أفريقيا والساحل،
- مشروعDATAFID ، الذي يرافق عدة دول في غرب ووسط أفريقيا في فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي وتعزيز قدرات الإدارات الضريبية والجمركية في علوم البيانات.

ومن بين المشاريع الهيكلية في مجال المالية العمومية، يأتي مشروعPARFID ، المشروع الإقليمي لدعم تدريب موظفي الضرائب والجمارك. ساهم هذا المشروع في ثلاث سنوات في تدريب ما يقرب من 400 مسؤول ومكون، وتنظيم أكثر من مائة جلسة تكوينية، وإطلاق أكاديمية للمسؤولين. نحن نستعد حالياً لإطلاق المرحلة الثانية من هذا العمل، وحضوري اليوم يأتي أيضاً في هذا السياق: للتبادل مع الفاعلين الرئيسيين من أجل توجيه هذه المرحلة المقبلة على أفضل وجه.

هذه الأمثلة القليلة تشهد على حضورنا المهم، وخاصة التزامنا بمرافقة الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الإدارة المالية الفعالة، وهي شرط أساسي لتعبئة الموارد لصالح التمويل الأخضر.

وفقاً لهذا المنطق، تلتزم إكسبيرتيز فرانس (Expertise France) بنشاط بإدماج القضايا البيئية والمناخية في إصلاحات المالية العمومية.

لا تهدف مشاريعنا فقط إلى تعزيز الفعالية المالية والشفافية وتعبئة الموارد، ولكن أيضاً إلى مواءمة السياسات العامة مع أهداف التنمية المستدامة. هذه المحاذاة ليست نظرية: فهي تعتمد على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المدمجة في تصميم وتنفيذ ومتابعة تدخلاتنا في جميع مشاريعنا.

بالإضافة إلى أدوات المتابعة الصارمة التي نستخدمها لقياس الأثر المستدام لمشاريعنا، أود أن أشارك معكم

بعض الأمثلة عن مبادرات في أفريقيا تدمج بشكل كامل تحديات التمويل الأخضر:

- مشروع الإدارة المالية العامة الخضراء في رواندا، الذي يرافق الحكومة في إدماج الأولويات المناخية في دورة الميزانية بأكملها؛
- في أنغولا، في إطار مشروع دعم الأنظمة المالية، ترافق إكسبيرتيز فرانس (Expertise France) البنك الوطني الأنغولي في وضع خارطة طريق حول التمويل المناخي؛
- في كينيا، يهدف مشروع إصلاح إدارة المالية العمومية إلى مرافقة الحكومة الكينية في تحديث نظامها المالي، مع إدماج الاعتبارات البيئية؛
- في المغرب، يهدف مشروع المالية العمومية الخضراء الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية إلى تعزيز إدماج المعايير المناخية في الحوكمة الاقتصادية والمالية للمملكة.

تعكس هذه الإجراءات التي تقودها إكسبيرتيز فرانس (Expertise France) قناعة راسخة: إصلاح المالية العمومية هو محرك هيكلي للتحول الإيكولوجي، يُفكّر فيه بشكل طبيعي في ارتباط مع العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية. في هذا السياق، تعتبر تعبئة الموارد والإدارة المالية الفعالة أمران حاسمان لتوجيه التمويلات نحو إجراءات مستدامة وقادرة على الصمود.

كما فهمتم، تشارك إكسبيرتيز فرانس (Expertise France) بشكل كامل في العديد من المشاريع الهيكلية لتعزيز القدرات في مجال المالية العمومية وكلها تدمج أبعاد الاستدامة والإدارة المسؤولة للموارد، كما يتضح من مشروع PPFI في فلسطين، وFP2P في موريتانيا، و PAGFفي جزر القمر، ومشروع دعم التكوين الأولي في بوروندي.

أختتم حديثي بالتذكير بأن إكسبيرتيز فرانس (Expertise France) تظل ملتزمة إلى جانب شركائها لتعزيز إدارة المالية العمومية الفعالة والشفافة والمتجذرة في التنمية المستدامة.

إن تعزيز القدرات المؤسسية هو محرك أساسي لتعبئة الموارد اللازمة للتحول الإيكولوجي. لم يعد الأمر يتعلق فقط بتحسين تخصيص الموارد، ولكن بتوجيه كل استثمار عام كمحرك لأثر مستدام. لم يعد وضع الميزانية الخضراء مجرد ابتكار: بل أصبح ضرورة تشغيلية لأي سياسة عامة موجهة نحو المستقبل.

أخيراً، أود أن أذكر بأهمية الشراكة التي تحتفظ بها إكسبيرتيز فرانس (Expertise France) مع معاهد المالية العمومية. لقد أصبحت شبكة معاهد المالية العمومية، التي بلغت الآن تسع سنوات من الوجود، منصة لا غنى عنها لتعبئة الخبرات، وتبادل المعرفة بين الأقران، وشبكة الفاعلين الرئيسيين في القطاع. ونحن سعداء بالديناميكية التي أطلقها مسؤولوها والعاملون الأساسيون فيها، ونظل ملتزمين لمرافقة ومتابعة هذا التعاون في إطار مشاريع التعاون الخاصة بنا.

أشكركم على انتباهكم، وأتمنى أن تساهم هذه الأعمال بشكل كامل في إثراء تفكيرنا، وتعزيز التزامنا الجماعي من أجل مالية عمومية مستدامة ومسؤولة.

التقرير التمهيدي

السيدة صونيا حماموش
نائبة مدير الشؤون الإدارية والعامة المكلفة
بقطب التكوين
وزارة الاقتصاد والمالية
الكاتبة العامة لشبكة معاهد
المالية العمومية
المملكة المغربية

السيد نائب مدير الديوان، ممثل وزير الميزانية والمالية في جمهورية كوت ديفوار،
السيد رئيس شبكة معاهد المالية العمومية،
السيدات والسادة منسّقو شبكة معاهد المالية العمومية،
السيدات والسادة ممثلو الدول المضيفة،
حضرات السيدات والسادة،

في ظل سياق يتسم بتصاعد حدة التحديات البيئية، تجد المنظمات العمومية والخاصة نفسها أمام مسؤوليات جسيمة ومتعددة الأبعاد. فالمتطلبات العالمية في مجال التحول الإيكولوجي والتنمية المستدامة تفرض إعادة هيكلة عميقة للممارسات المالية وإدارة الموارد. وفي هذا الإطار، تحتل الإدارات المكلفة بالاقتصاد والمالية موقعاً محورياً، لا سيما في مجال الإدارة المالية وتعبئة الموارد الضرورية للاستجابة للتحديات المناخية.

لهذا السبب نحن مجتمعون هنا اليوم، كمسؤولين وخبراء وباحثين وممارسين، هنا في أبيدجان، حول موضوع: "التمويل الأخضر: تعبئة الموارد وإدارة الميزانية"، لدراسة كيف يمكن للمالية العمومية دعم التحول نحو اقتصاد أخضر، مع ضمان إدارة مالية فعالة ومسؤولة.

السيدات والسادة،

تلعب المالية العمومية دوراً مركزياً في تطوير التمويل الأخضر. في أفريقيا، كما هو الحال في باقي أنحاء العالم، لذا فإن مواجهة تغير المناخ وتشجيع النمو المستدام يتطلبان تمويلات كبيرة ومستدامة. ومع ذلك، تظل إحدى الصعوبات الرئيسية هي تعبئة الموارد المالية الملائمة للتحول الأخضر، خاصة في ظل تزايد الضغوط الميزانياتية.

فكيف يمكن إذن تعبئة هذه الموارد؟ وما هي الأدوات المالية المبتكرة المتاحة للحكومات والمؤسسات لدعم هذا التحول؟ وكيف نضمن استخدام هذه الموارد بطريقة فعالة وشفافة؟

خلال اليوم الدراسي هذا، ستتاح لنا الفرصة للتعمق في عدة محاور استراتيجية، أهمها:

- تعبئة الموارد، من خلال عرض الأدوات المالية والضرائب الخضراء والأموال العامة للتحول الإيكولوجي،
- الاستثمار المستدام من خلال استكشاف أمثلة للمشاريع ذات الأثر الإيجابي على البيئة والمجتمع،
- دمج الأهداف البيئية في السياسات الميزانياتية، عبر إعداد ميزانيات خضراء وتقييم البرامج المرتبطة بالتحديات المناخية.

تم تنظيم أشغال هذا المؤتمر حول جلستين نقاشيتين، سيشارك فيهما متحدثون مرموقون من دول ومؤسسات مختلفة وسيتقاسمون خبراتهم وتجاربهم معنا.

تركز الجلسة النقاشية الأولى من هذا المؤتمر على تعبئة الموارد للتمويل الأخضر، وتهدف إلى:

- تحليل الاستراتيجيات الحكومية لتوجيه السلوكيات نحو ممارسات أكثر مراعاة للبيئة، وتوليد الموارد لتمويل السياسات المناخية،
- التعرف على آليات الضرائب البيئية، والأدوات التمويلية المبتكرة مثل السندات الخضراء، والتعاون بين الفاعلين في القطاعين العام والخاص لمرافقة التحول نحو اقتصاد مستدام،
- تبادل التجارب حول الممارسات الجيدة والتحديات التي واجهت تنفيذ هذه الأدوات.

أما الجلسة النقاشية الثانية فستتناول الإدارة الميزانياتية للتحول الأخضر. وستتيح هذه الجلسة:

- دراسة كيفية قيام الحكومات بدمج الأهداف البيئية والمناخية بشكل منهجي في عمليات التخطيط الميزانياتي وتخصيص الموارد وتنفيذها.
- الاطلاع على الأدوات المُستخدمة لضمان وضع علامة مناخية على الاستثمارات، مما يتيح تحديد وتصنيف ومتابعة النفقات العمومية ذات الأثر المباشر أو غير المباشر على البيئة،
- تحليل أهمية التدقيق المناخي وتقييم مدى احترام الالتزامات الوطنية والدولية في مجال التنمية المستدامة.

السيدات والسادة،

يمثل التحول الإيكولوجي تحدياً كبيراً، ولكنه أيضاً فرصة لبناء مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً. في مواجهة ضخامة التحديات التي نتشاركها، أصبح من الضروري توحيد جهودنا، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز الدعم المتبادل بين بلداننا. فمن خلال بناء تكاملات قوية، وجمع تجاربنا، وتوحيد مواردنا، يمكننا إطلاق ديناميكية جماعية قادرة على قيادة تحول عادل ومنصف وحامل للأمل للأجيال القادمة.

معاً، لنجعل من هذه الدورة السابعة فضاءً للحوار البناء والابتكار. أدعوكم للمشاركة الفعالة في المناقشات والحوارات، وطرح الأسئلة ومشاركة وجهات نظركم.

نأمل أن يكون للنقاشات والتوصيات التي ستنتج عن هذه الجلسات أثر كبير على كيفية معالجتنا لتحديات

التمويل الأخضر في بلداننا، وأن تساهم في بناء اقتصاد مستدام وشامل، وإدارة عامة فعالة ومسؤولة لخدمة التحول الأخضر.

أتمنى لكم جميعاً مؤتمراً ثرياً بالنقاشات البنّاءة والأفكار المبدعة.

شكراً لكم.

الكلمة الافتتاحية

السيد فاسوغبو بامبا
مساعد مدير مكتب وزير المالية والميزانية
جمهورية كوت ديفوار

السيد رئيس شبكة معاهد المالية العمومية،
السيدة الكاتبة العامة لشبكة معاهد المالية العمومية،
السيدات والسادة ممثلو الشركاء التقنيين والماليين،
السيدات والسادة ممثلو الهيئات والبعثات الدبلوماسية،
الضيوف الكرام،
حضرات السيدات والسادة،

تعقد الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية التي تجمعنا اليوم تحت شعار يحمل دلالة كبيرة للعديد من الدول على المستوى العالمي. وهو، كما لاحظتم، "التمويل الأخضر: تعبئة الموارد وإدارة الميزانية."

يمثل هذا الموضوع أهمية بالغة في ضوء التحديات المناخية التي تؤثر على جميع جوانب مجتمعاتنا.

للتذكير، تنتمي كوت ديفوار، شأنها شأن 96 دولة أخرى، إلى "تحالف وزراء المالية من أجل العمل المناخي."

وقد أطلقت هذه المبادرة في عام 2019 ووافقت على المبادئ الستة المعروفة باسم "مبادئ هلسنكي"، والتي تهدف إلى تعزيز التدخلات المناخية الوطنية، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية وإدارة المالية العمومية، لدعم نمو منخفض الكربون وقادر على مواجهة التقلبات المناخية.

بفضل موقعهم المركزي داخل الحكومات، ينظم وزراء المالية النظام المالي ويراقبون النفقات العمومية، مما يمنحهم دوراً أساسياً في فتح الاستثمار العالمي اللازم لمكافحة تغير المناخ.

ولكن هذا النهج يتطلب تنسيقاً قوياً، حيث يجب تحديد الأهداف البيئية والمناخية أولاً، ثم دمجها في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، وفي تخطيط الميزانية وتنفيذها، وفي إدارة الدين.

السادة الضيوف الأفاضل،

السيدات والسادة،

فيما يتعلق بكوت ديفوار، تجدر الإشارة إلى أن مرسوماً صدر عام 2024 قد أنشأ منصة للتمويل المستدام.

وتخضع هذه المنصة الوطنية لإشراف وزير المالية.

في نوفمبر 2024، تم تكريم بلدنا كـ "أفضل مدير للدين السيادي لهذا العام" من قبل مجلة Risk.net.

هذا التقدير الدولي يسلط الضوء على نجاح إصدار قياسي في يناير 2024 بقيمة 2.6 مليار دولار، عبر سندين، أحدهما يحمل تصنيف بيئي، اجتماعي، حوكمةESG .

كما يكافئ هذا التقدير تنويع مصادر التمويل، وخاصة مصادر التمويل المناخي.

ففي مارس 2024، تم التوقيع على اتفاق ضمن "مرفق الصمود والاستدامة(FRD) "، بقيمة 1.3 مليار دولار مع صندوق النقد الدولي، للمساهمة في تمويل الإجراءات الحكومية للتكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي.

وسيساهم هذا البرنامج في تقليل تعرض القطاع الزراعي للتغيرات المناخية، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة في قطاع النقل، بالإضافة إلى دمج الاعتبارات المناخية في إدارة المالية العمومية.

علاوة على ذلك، خلال مؤتمر الأطراف COP 29 في باكو، أعلن بلدنا عن إطلاق "المركز الأخضر لكوت ديفوار"، وهو صندوق مختلط يديره البنك الوطني للاستثمار.

ومع ذلك، يجب أن تقترن تعبئة الموارد "الخضراء" حتماً بـ "موازنة خضراء."

فالأمر لا يتعلق بتغيير محتوى الميزانية نفسه، بل هو استراتيجية لتحديد ما إذا كان الإجراء المالي إيجابياً أو محايداً أو سلبياً بالنسبة للبيئة.

السيدات والسادة،

إن قضية تعبئة التمويلات الخضراء وإدارة الميزانية تشترك فيها العديد من الدول المشاركة في هذا المؤتمر.

لذلك، نتمنى أن تكون التجارب التي ستُعرض على مدار هذا اليوم مصدر إلهام للممارسات الجيدة، وأن تؤدي إلى أدوات تكوينية مشتركة لجميع معاهد المالية المنتمية للشبكة.

وبهذه النبرة المفعمة بالأمل، أود أنهاء كلمتي والإعلان عن افتتاح "الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية " باسم معالي وزير المالية والميزانية.

شكراً لكم.

جلسات النقاش

جلسة النقاش الأولى: تعبئة الموارد من أجل التحول البيئي

الجلسة الأولى:

تعبئة الموارد من أجل التحول البيئي

مسيرة الجلسة:

السيدة هاجر بن عامور

رئيسة قسم إصلاح الميزانية

مديرية الميزانية - وزارة الاقتصاد والمالية

المملكة المغربية

المتدخلون :

- السيد مصطفى تراوري جمهورية كوت ديفوار "التجربة الإيفوارية في مجال التمويل وفق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات "
- السيد الشيخ حبيب الرحمن الجمهورية الإسلامية الموريتانية "تعبئة الإيرادات من أجل التحول البيئي - حالة موريتانيا"
- السيد نغارتيغال سانغار جصراح المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا "نحو تنسيق للضرائب البيئية في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا"
- السيد منتصر الأكسيريالمملكة المغربية "الضرائب البيئية كرافعة للتحول البيئي"
- السيد وليد عبد المولىدولة الكويت "أهداف التنمية المستدامة، استعجالية المناخ وتعبئة الموارد: حقائق وحلول"

ميسرة الجلسة:
السيدة هاجر بن عامر
رئيسة قسم إصلاح الميزانية
مديرية الميزانية
وزارة الاقتصاد والمالية
المملكة المغربية

تقديم الجلسة

في سياق تفرض فيه الضرورات المناخية والبيئية تحولاً عميقاً وسريعاً في نماذج التنمية، برزت الحاجة الملحّة إلى تعبئة الموارد الموجهة للانتقال البيئي باعتبارها محوراً أساسياً في السياسات العمومية. انطلقت هذه الجلسة من هذه القاعدة لتعالج الإشكالية من زوايا متعددة، شملت تنامي احتياجات التمويل، وابتكار آليات جديدة للاستجابة لها، إضافة إلى تعزيز الشراكات الضرورية لضمان انتقال عادل شامل ومستدام.

ضمّ الحوار نخبة من الخبراء رفيعي المستوى من عدة دول ومؤسسات، من بينها الكوت ديفوار، المغرب، موريتانيا، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، والمعهد العربي للتخطيط. قدّم المشاركون تصوّرات متنوعة حول الاستراتيجيات المعتمدة في السياقات الوطنية والإقليمية، خاصة ما يرتبط بالتمويل الأخضر، والتعاون الدولي، وإدماج الأهداف المناخية في الأطر الميزانياتية، إلى جانب تعبئة القطاع الخاص كفاعل رئيسي.

أشرفت السيدة هاجر بن عامر، رئيسة قسم الإصلاح الميزانياتي بمديرية الميزانية – وزارة الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية، على إدارة النقاشات. وأسهم ذلك في إبراز تباين المقاربات المعتمدة بين الدول، مقابل تحديات مشتركة تتكرر بأشكال مختلفة، مثل محدودية الموارد الداخلية، وصعوبة الولوج إلى التمويلات المناخية الدولية، والحاجة إلى تطوير القدرات التقنية والمؤسساتية، إضافة إلى ضرورة إرساء آليات حوكمة تُمكّن من توجيه الاستثمار نحو مسارات أكثر استدامة.

السيد مصطفى تراوري
مستشار تقني
المديرية العامة للتمويلات
جمهورية كوت ديفوار

التجربة الإيفوارية في مجال تمويل معايير البيئة والمجتمع والحوكمة

سلّطت هذه المداخلة الضوء على الجهود التي تبذلها جمهورية كوت ديفوار من أجل ملائمة سياساتها العمومية مع متطلبات التنمية المستدامة، وذلك انسجاماً مع رؤية الاتحاد الإفريقي 2063.

وفي إطار مساهمتها المحددة وطنياً، التزمت كوت ديفوار بخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة 30,41% بحلول سنة 2030. ويأتي هذا الهدف ضمن استراتيجية شاملة ترتكز على الخطة الوطنية للتنمية والبرنامج الاجتماعي للحكومة (PSGouv) الرامي إلى تعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

على المستوى الميزانياتي، خصّصت الدولة خلال سنة 2024 غلافاً مالياً قدره 908,8 مليار فرنك إفريقي (FCFA) لمشاريع تستوفي معايير البيئة والمجتمع والحوكمة. وتتوزع هذه الاستثمارات على أربع فئات رئيسية: البيئة والتنمية المستدامة، الولوج إلى البنية التحتية الأساسية، الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ثم دعم التشغيل وتعزيز التنافسية.

ولإرساء إطار مؤسساتي واضح لهذه الدينامية، تم اعتماد وثيقة الإطار ESG سنة 2021، أعقبتها مراجعة تقنية سنة 2023 بدعم من مؤسسة سوستانليتيكس. ويتكامل هذا الإطار مع منظومة تضم لجنة وزارية مشتركة، ومنصة وطنية للمالية المستدامة، إضافة إلى مكتب تسويق الكربون الذي أُنشئ في غشت 2024 بهدف توفير بيئة مواتية لتعبئة التمويلات العمومية والخاصة، اعتماداً على أدوات مالية مبتكرة مثل السندات الخضراء، الاجتماعية والمستدامة.

بين 2021 و2024، مكّن هذا التوجّه من تعبئة ما يقارب 3.625 مليار دولار بالشراكة مع مؤسسات مالية دولية كبنك قرض سويسرا وجي بي موركان وميفك والبنك الألماني. وشهدت الفترة ذاتها إطلاق عمليات نوعية، من أبرزها:

- إصدار سند دولي أخضر بقيمة 2.6 مليار دولار سنة 2024 موجّه لتمويل البنى التحتية الاجتماعية،
- إبرام اتفاق مبادلة الدين مقابل التنمية بدعم من البنك الدولي، الذي وفّر اعتمادات تتجاوز 60 مليون يورو، وموّل بناء أكثر من 30 مؤسسة تعليمية،
- اعتماد قرض مرتبط بالاستدامة يستند إلى مؤشرات أداء خاصة بالطاقة المتجددة وحماية الغطاء الغابوي، مع آليات مرنة لتعديل سعر الفائدة.

وتؤكد تجربة كوت ديفوار أنّ توفير إطار مؤسساتي شفاف ومنسجم مع المعايير الدولية يشكّل رافعة فعّالة لتعبئة موارد مالية كبرى موجّهة لدعم التحول نحو اقتصاد مستدام، الأمر الذي عزّز موقعها كأحد النماذج الإفريقية الرائدة في مجال التمويل الأخضر والحكامة البيئية.

السيد الشيخ حبيب الرحمن
المستشار التقني للوزير المنتدب
لدى وزير الاقتصاد والمالية
المكلّف بالميزانية
الجمهورية الإسلامية الموريتانية

تعبئة الإيرادات من أجل التحول البيئي – حالة موريتانيا

في ظل سياق مناخي عالمي مقلق، بلغ ارتفاع حرارة الكوكب 1.2+درجة مئوية مقارنة بالعصر ما قبل الصناعي، الأمر الذي أسهم في تفاقم الظواهر المناخية من فيضانات، حرائق، ذوبان الجليد، جفاف وتصحر. هذه التحولات دفعت المجتمع الدولي إلى إطلاق تعبئة واسعة تُرجمت في اتفاقيات كبرى، أبرزها اتفاقية الإطار بشأن تغيّر المناخ (1992)، بروتوكول كيوتو (1997) واتفاق باريس (2015).

على المستوى القاري، تتجه إفريقيا نحو مسار استباقي في التعامل مع التحديات المناخية. تجسّد هذا التوجه في أجندة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063، مبادرة الطاقة المتجددة في إفريقيا، لجنة مناخ الساحل، وكالة الحزام الأخضر العظيم، إعلان أديس أبابا (2022)، إضافة إلى مشروع إقامة سوق إفريقي للسندات الخضراء ورؤوس الأموال المستدامة.

في منطقة الساحل، يزداد الوضع تعقيداً. فمنذ ستينيات القرن الماضي، سجلت المنطقة تراجعاً في التساقطات المطرية بنسبة 30%، وخسرت ما يقارب 25 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، إلى جانب تدهور طال نحو 80% من الأراضي الزراعية.

أما في موريتانيا، فتظهر آثار هذه التحولات بشكل مباشر على الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

إزاء هذا الواقع، شرعت الدولة في تنفيذ سياسات عمومية موجَّهَة نحو تسريع الانتقال الأخضر.

تهدف هذه الاجراءات إلى بناء اقتصاد يتميز بالمرونة والشمول وانخفاض الانبعاثات الكربونية، استناداً إلى تمويلات مبتكرة تدعم مشاريع التكيف المناخي، إعادة التشجير، الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية واعتماد الطاقات المتجددة.

تنويع مصادر التمويل يشكّل أحد العناصر الحاسمة في هذا المسار. ويتحقق ذلك بالاعتماد على الشركاء التقنيين والماليين، والاستفادة من آليات تمويل المناخ مثل الصندوق الأخضر والصندوق العالمي للبيئة، إلى جانب الولوج إلى الأسواق المالية عبر أدوات تمويلية تشمل السندات الخضراء والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ختاماً، تنخرط موريتانيا في دينامية إقليمية ودولية تعزز التمويل الأخضر. هذا المسار ترافقه جهود لرفع القدرات المؤسساتية وبناء استراتيجية وطنية للانتقال الإيكولوجي تتسم بالطموح والشمولية.

السيد نغارتيغال سانغار دجاسراه
مدير التنسيق الجبائي والمحاسبي
المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)

نحو تنسيق للجباية البيئية في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا

يمثّل حوض الكونغو، الذي تتقاسمه عدد من الدول الأعضاء في تجمع دول وسط إفريقيا، أحد أهم الخزانات العالمية للتنوع البيولوجي والكربون. يضم هذا الحوض أكثر من 10 آلاف نوع نباتي، ويُعدّ من أكبر مصارف الكربون على مستوى العالم، حيث يخزن ما يقارب 30 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون. هذا الغنى البيئي يضع دول المنطقة أمام معادلة دقيقة تقوم على حماية هذا الإرث الطبيعي الاستثنائي من جهة، ومواصلة الأنشطة الاستخراجية ذات الوزن الاقتصادي الكبير، خاصة في قطاعي النفط والغابات، من جهة أخرى.

أمّا فيما يخصّ التفاوتات الضريبية بين الدول الأعضاء ذات صلة باستغلال الغابات، فيمكن ملاحظتها بوضوح. فمعدلات الضرائب المفروضة على تصدير الأخشاب الخام أو الخشب المُحوَّل تختلف بدرجة كبيرة من بلد لآخر؛ إذ تبدأ من 8٪ في جمهورية إفريقيا الوسطى وتصل إلى 60٪ في الكاميرون، إضافة إلى رسوم تكميلية وحصص تصدير تُحدَّد وفق السياسات الوطنية لكل دولة. في المقابل، اختارت الغابون منذ سنة 2010 نهجاً مغايراً، تمثّل في حظر تصدير الخشب الخام بشكل كامل، واعتماد سياسة جبائية تحفيزية تهدف إلى تشجيع التصنيع المحلي وتعزيز القيمة المضافة لهذا القطاع.

من جهة أخرى، يؤدّي غياب التنسيق بين السياسات الجبائية الوطنية إلى بروز مخاطر نقل الأنشطة الملوِّثة إلى الدول التي تعتمد ضرائب بيئية أقل صرامة. ويُعدّ الاستغلال غير المهيكل للخشب أحد أبرز مظاهر هذا الاختلال، إذ يتم خارج نطاق الرقابة العمومية ويتسبب في أضرار بيئية متزايدة.

أمام هذا الوضع، تبرز الحاجة إلى اعتماد منظومة جبائية منسقة على المستوى دون الاقليمي باعتبارها

بديلاً للتنافس الضريبي المضرّ. وقد تحققت في هذا الإطار مجموعة من الخطوات المتقدمة، من أبرزها:

- القرار رقم 41-UEAC-225-CM-24/06 القاضي بالمنع التدريجي لتصدير الخشب الخام داخل فضاء المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، وذلك في أفق سنة 2028؛
- مشاريع توجيهات ترمي إلى توحيد رسوم التصدير بحسب مستوى تحويل الخشب؛
- تعليق مؤقت للرسوم الجمركية على المدخلات المخصّصة لتصنيع الخشب؛
- إقرار حصص وطنية للتصدير تُمنح للمقاولات والشركات عبر نظام يعتمد المزاد العلني.

يرتكز مسار التنسيق الجبائي كذلك على آليات تعزّز الرقابة المتعددة الأطراف، وتشمل فرق تفتيش مشتركة ومراصد مختصة وقواعد للمنافسة، إضافة إلى إطار تنظيمي يضمن تطبيقاً موحّداً للنصوص ذات الطابع المجتمعي.

السيد منتصر القصيري
رئيس مصلحة مراقبة القيمة
إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة
وزارة الاقتصاد والمالية
المملكة المغربية

الضريبة البيئية في المغرب: رافعة للانتقال الإيكولوجي

في إطار ديناميته للانتقال الإيكولوجي، باشر المغرب سلسلة من الإصلاحات الجبائية الهادفة إلى دعم نموذج تنموي قائم على الاستدامة واحترام البيئة. وتأتي هذه الإصلاحات كجزء من تفعيل الأدوات الاقتصادية الموجّهة لتحقيق الأهداف المناخية للمملكة، وفي مقدمتها خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 45,5% في أفق سنة 2030، ثم بلوغ الحياد الكربوني بحلول سنة 2050. وترتكز هذه الالتزامات على مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية البنيوية، من بينها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، والاستراتيجية منخفضة الكربون، والمساهمة المحددة وطنياً.

وتُعدّ الجباية البيئية رافعة مركزية داخل هذا المسار، إذ يسمح إدماج التكلفة البيئية في القرارات الاقتصادية للأسر والمقاولات بتحقيق هدفين متكاملين: دفع الفاعلين نحو سلوكيات أكثر مسؤولية، وتعبئة موارد مالية لتمويل مشاريع الانتقال الإيكولوجي. يقوم النظام الجبائي المغربي على مجموعة من الضرائب والرسوم والتحفيزات الجبائية التي تستهدف المنتجات والأنشطة ذات الأثر البيئي المرتفع. ومن أبرزها: الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على المحروقات الأحفورية، والضريبة الخضراء المطبّقة على الأجهزة المنزلية كثيفة الاستهلاك للطاقة، والضريبة الإيكولوجية على المعدات الإلكترونية، إضافة إلى رسوم خاصة على البلاستيك، والإسمنت، والخشب المستورد، والإطارات المطاطية.

أدخلت قوانين المالية الأخيرة، خاصة الصادرة سنتي 2022 و2025، ضرائب بيئية جديدة، كما أعادت ترتيب السُّلّم الجبائي المطبّق على المنتجات الملوِّثة، إضافة إلى حذف إعفاءات ضريبية لم تعد منسجمة

مع التوجّه البيئي للمملكة. وتعكس هذه الإجراءات توجهاً واضحاً نحو إضفاء الطابع البيئي على النظام الجبائي، ودعم الابتكار داخل القطاعات المستدامة، وتعزيز العدالة البيئية.

رغم ذلك، ما تزال نجاعة الجباية البيئية رهينة معالجة عدد من الإشكالات، من أبرزها ضمان شفافية أكبر في توجيه العائدات المتولدة عنها، وتحسين التنسيق بين الفاعلين المؤسساتيين، ثم تعزيز وعي المواطنين والمقاولات بالرهانات البيئية.

كما يظلّ التفكير في اعتماد ضريبة كربون وطنية تراعي خصوصيات السياق المغربي خياراً مطروحاً على المدى المتوسط.

وكخلاصة يمكن القول بأن الجباية البيئية تمثل ركناً محورياً في مسار الانتقال الإيكولوجي للمغرب، وتقدّم نموذجاً للجهود الرامية إلى ملائمة الأدوات الجبائية مع متطلبات التنمية المستدامة، بما يوفّق بين النجاعة الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي والالتزام البيئي.

السيد وليد عبد المولى
المستشار الاقتصادي
نائب المدير العام
المعهد العربي للتخطيط
دولة الكويت

أهداف التنمية المستدامة، حالة الطوارئ المناخية وتعبئة الموارد: الواقع والحلول

تواجه البلدان النامية، ولا سيما تلك الواقعة في القارة الإفريقية، تحديات كبرى تفرضها ضرورة تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود المناخي، في ظل سياق تتزايد فيه القيود الميزانياتية بشكل ملحوظ.

ويُظهر وضع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة صورة مقلقة، إذ تسجّل إفريقيا جنوب الصحراء وأوقيانوسيا تأخراً كبيراً، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات المرتبطة بالفقر، والولوج إلى الخدمات الأساسية، والاستدامة البيئية. ومع ذلك، فقد تحققت بعض التطورات الإيجابية بخصوص الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف 13 (العمل المناخي)، ويُعزى ذلك أساساً إلى ضعف مستوى التصنيع في هذه المناطق، فضلاً عن الممارسات التقليدية التي غالباً ما تكون أكثر احتراماً للبيئة.

تمثّل المخاطر المناخية الكبرى التي تعاني منها إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ضغط مائي، وانعدام أمن غذائي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتصحر، وموجات حرّ شديدة عاملاً مضاعفًا لدرجة هشاشة السكان، كما تخلّف كلفة اقتصادية واجتماعية وإنسانية متصاعدة.

تزداد التحديات حدّة بفعل الضغوط المالية وتفاقم دوامة المديونية، الأمر الذي يقلّص بشكل كبير الهامش الميزانياتي الضروري لمواجهة الطوارئ المناخية. فمستوى الدين العمومي المرتفع، خصوصاً في البلدان منخفضة الدخل، يحرم القطاعات الاجتماعية من موارد حيوية ويعرقل الاستثمارات المطلوبة للانتقال نحو اقتصاد أخضر. وتتفاقم هذه الدينامية بسبب تباطؤ النمو، وارتفاع أسعار الفائدة، وتراكم الآثار السلبية التي تهدّد استدامة الدين.

أمام هذا الوضع، برزت دعوات لإطلاق إصلاح هيكلي للسياسات الميزانياتية والجبائية، يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية:

- تعديل ميزانياتي موثوق يستند إلى تحسين نجاعة الإنفاق العمومي؛
- إصلاح جبائي طموح يهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز العدالة، ومحاربة الاقتصاد غير المهيكل؛
- تنسيق استراتيجي للسياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية والجبائية والبيئية، ضمن إطار تخطيطي متماسك وطويل الأمد.

يشكّل تحسين نجاعة النفقات العمومية رافعةً أساسيةً لتحقيق ادخارات مهمة دون المساس بجودة الخدمات، وتعد الحوكمة والرقمنة والانفتاح الاقتصادي وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر عواملا محورية في إنجاح هذا المسار.

وفي السياق نفسه فالمخاطر المناخية تؤثر مباشرة في استدامة الدين العمومي عبر قنوات متعددة، منها انكماش الناتج الداخلي الإجمالي، وارتفاع النفقات العمومية المرتبطة بإعادة الإعمار، والمساعدات العاجلة، ومتطلبات الانتقال الطاقي، إضافةً إلى تعاظم إدراك المخاطر داخل الأسواق المالية. وهو ما يجعل دمج هذه المخاطر في الأطر الميزانياتية أمراً ضرورياً، إلى جانب تطوير حلول تمويل مبتكرة واعتماد آليات تعويض على المستوى الدولي.

وفي المحصلة، تبرز ضرورة اعتماد تعبئة شاملة ترتكز على تعزيز التضامن الدولي، وتوسيع الولوج إلى التمويلات المناخية، واعتماد إصلاحات طموحة للسياسات العمومية، بما يدعم البلدان النامية في مسار تحولها البنيوي.

الجلسة الثانية:
الميزانية الخضراء والتأثير البيئي

الجلسة الثانية:

الميزانية الخضراء والأثر البيئي

مسير الجلسة:
السيد بارتيليمي ضابري
المدير العام لمعهد المالية العمومية البوركينابي
منسق غرب إفريقيا لشبكة معاهد المالية العمومية
وزارة المالية
جمهورية بوركينا فاسو

المتدخلون:

- السيد عبد السلام جوريو، المملكة المغربية "الميزانية الخضراء"
- السيدة بريجيت داليا نغو توك نيغ، جمهورية الكاميرون "تمويل التحول البيئي في الكاميرون: فعالية السياسات البيئية المتبعة منذ 2020"
- السيد رينيه تاسيمبيدو، بوركينا فاسو " التمويل الأخضر: تعبئة الموارد والإدارة الميزانياتية"
- السيد سلطان توري، جمهورية كوت ديفوار "التصنيف المناخي للاستثمارات في كوت ديفوار"
- السيد مان ديفيد كيالا تسيندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية "الميزانية الخضراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية: تحديات، تقدم واستراتيجيات"
- السيد غيوم برولیه، الجمهورية الفرنسية " التدقيق المناخي الذي يمارسه المجلس الأعلى للحسابات الفرنسي، ضمان إضافي للاستخدام الجيد للنفقات العامة من أجل المناخ"

مسير الجلسة
السيد بارتيليمي ضابري
المدير العام لمعهد المالية العمومية البوركينابي
منسق غرب إفريقيا لشبكة معاهد المالية
وزارة المالية
جمهورية بوركينا فاسو

تقديم الجلسة

تُعد الميزانية الخضراء أداة استراتيجية أساسية لإدماج القضايا البيئية والمناخية في القرارات المتعلقة بالميزانية. هدفها الرئيسي تحقيق انسجام أفضل بين السياسات المتعلقة بالميزانية والالتزامات البيئية للدول، من خلال توجيه الموارد العامة نحو الإجراءات الداعمة للتنمية المستدامة 2.

تتمثل هذه الآلية في تحليل وتصنيف وتتبع النفقات والإيرادات المدرجة في الميزانية بناءً على تأثيرها البيئي، سواء كان إيجابياً، محايداً، أو سلبياً. وهو إطار يمكّن الحكومات من تقييم مدى دعم ميزانيتها السنوية (أو عرقلتها) للأهداف المناخية والبيئية، مثل خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتحول في مجال الطاقة، أو المرونة في مواجهة المخاطر المناخية.

تكمن أهمية الميزانية الخضراء في قدرتها على تعزيز تخصيص أكثر كفاءة وشفافية للموارد العمومية، من خلال إبراز النفقات المساهمة في التحول البيئي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات الخضراء، ومراجعة أو إلغاء الإعانات المضرّة بالبيئة، فضلاً عن تحسين وضوح الاختيارات الميزانياتية. وبذلك، تُعدّ أداة داعمة لصنّاع القرار داخل السلطات العمومية، وتسهم في تعزيز المساءلة تجاه المواطنين والشركاء الدوليين.

علاوة على ذلك، تسهل الميزانية الخضراء ملائمة السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية، مثل اتفاق باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة .كما تلعب دوراً هيكلياً في تعبئة التمويل المناخي، من خلال توفير مزيد من الوضوح والمصداقية للجهود التي تبذلها البلدان النامية، مما يمكن أن يعزز ثقة المانحين والمستثمرين.

باختصار، تتزايد أهمية الميزانية الخضراء تدريجياً كرافعة قوية لمواكبة التحول البيئي، من خلال ضمان دمج أفضل للأهداف البيئية في إدارة المالية العمومية، مع المساهمة في استدامة الميزانية ونمو أكثر شمولاً ومرونة.

السيد ريني تاسيمبيدو
خبير في المالية العمومية والميزانية الخاصة بالتحديات المناخية
مدير الإصلاحات الميزانياتية
وزارة الاقتصاد والمالية
جمهورية بوركينا فاسو

السياسة الميزانياتية وإدماج الأهداف البيئية

في ظل سياق عالمي يتسم بتفاقم آثار تغير المناخ، لم يعد من الممكن أن تظل السياسة الميزانياتية بمنأى عن التحديات البيئية. ويتعين على الدولة، باعتبارها فاعلًا محوريًا في مسار التنمية، إدماج الأهداف البيئية بصورة شاملة ضمن استراتيجيتها الميزانياتية، بما يكفل تحقيق تنمية مستدامة وقادرة على الصمود. ويقتضي ذلك إدراج الاعتبارات المناخية في مختلف مراحل دورة الميزانية، من التخطيط وتخصيص الموارد إلى التنفيذ والمتابعة والتقييم.

يهدف هذا النهج إلى إدماج المخاطر المناخية، إلى جانب أهداف التكيف والتخفيف، في السياسات العمومية والمالية. ويقصد بالتكيف تقليص هشاشة النظم البشرية والطبيعية إزاء آثار تغير المناخ، في حين يرمي التخفيف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. كما يوسّع التمويل الأخضر نطاق هذا النهج من خلال تشجيع الاستثمارات في الأنشطة ذات المنافع البيئية أو ذات الأثر البيئي المحدود، لا سيما عبر الإصلاحات الجبائية التحفيزية واعتماد أدوات تمويل مبتكرة. ويكتسي هذا التحول بعدًا اجتماعيًا أساسيًا، إذ يهدف إلى ضمان انتقال عادل يحمي الفئات السكانية الأكثر هشاشة، ويحسّن إطار العيش، ويعزز الأمن الغذائي.

ويبرز مثال جمهورية بوركينا فاسو الجهود المبذولة لتفعيل هذا النهج من خلال تطوير منهجيات لتصنيف النفقات الميزانياتية وفقًا لاعتبارات مناخية. وتستند منهجية أولى إلى تكييف مؤشرات ريو، في حين تعتمد منهجية ثانية على تقييم ثلاثي المستويات (إيجابي، محايد، ضار) وفق محورين تحليليين هما التخفيف والتكيف. وتتيح هذه الأدوات تقييم الأثر البيئي لكل نفقة ميزانياتية، وتحسين مستوى الشفافية، وتعزيز توجيه الخيارات العمومية. أما النسخة الموحّدة للتصنيف، الجاري تنفيذها حاليًا، فتوفر تقييماً لكل إجراء ميزانياتي

بحسب تأثيره المناخي، بما يسهل تتبع التزامات الحكومة البيئية.

وتتطلب هذه العملية تعاونًا وثيقًا بين القطاعات الوزارية المكلفة بالميزانية والمناخ والبيئة، إلى جانب تعزيز القدرات المؤسساتية. كما ترتكز على تخطيط ثلاثي المستويات - استشرافي، استراتيجي، وتشغيلي - يشكل فرصة حقيقية لتحويل نظام الميزانية بما يمكّنه من الاستجابة الفعالة للتحديات المناخية.

وعليه، تؤكد ميزانية مواجهة التحديات المناخية مكانتها كرافعة أساسية للعمل الحكومي، بما يتيح التوفيق بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

السيدة بريجيت داليا نغو توك نيغ
المديرية العامة للخزانة،
مديرية التعاون المالي والنقدي
جمهورية الكاميرون

تمويل التحول البيئي في الكاميرون: فعالية السياسات البيئية المتبعة منذ عام 2020

في ظل تصاعد التحديات البيئية، ولا سيما تغير المناخ، وإزالة الغابات، والتلوث، تلتزم الكاميرون بمسار تحول بيئي يهدف إلى إعادة توجيه نموذجها الاقتصادي نحو خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعزيز الطاقات المتجددة، وصون التنوع البيولوجي، وتحسين إدارة النفايات. ويستند هذا التحول إلى تعبئة تمويل منظم ومستدام، يشكل شرطًا أساسياً لنجاحه واستمراريته.

غير أن هذا المسار يواجه جملة من الإكراهات، من أبرزها النمو الديموغرافي المتسارع وما يترتب عليه من ضغط متزايد على الموارد الطبيعية، والاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري، وضعف الولوج إلى التمويلات الخضراء، إضافة إلى إطار تنظيمي لا يزال في حاجة إلى مزيد من التعزيز. ورغم هذه التحديات، باشرت الكاميرون تنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى تمويل التحول البيئي، من بينها إدراج الميزانية المستجيبة للمناخ لأول مرة ضمن ميزانية الاستثمار العمومي لتسع وزارات، مع تخصيص اعتمادات قدرها 225,3 مليار فرنك إفريقي برسم سنة 2025. كما تعكس الإجراءات الجبائية التحفيزية، مثل تخفيض الضرائب على المركبات الكهربائية، هذه الدينامية الناشئة.

وبالتوازي مع ذلك، تستفيد الكاميرون من دعم شركاء دوليين رئيسيين، من قبيل البنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، والاتحاد الأوروبي. وتبرز مشاريع من قبيل خارطة الطريق للاقتصاد الدائري وبرنامج تطوير الطاقات المتجددة الدور المتنامي لهذه الشراكات. كما تكمل الصناديق المناخية، وعلى رأسها الصندوق الأخضر للمناخ وآليات التنمية النظيفة، هذا الدعم، ولا سيما في إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في يناير 2024. ويُنتظر من القطاع الخاص أن يضطلع بدور محوري من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع البيئية، شريطة توفير إطار جبائي وتشريعي محفز، مع دراسة مقترحات من قبيل إحداث شباك أخضر موحد للشراكات بين القطاعين العام والخاص أو إنشاء صندوق للضمان. كما يجري استكشاف حلول تمويلية مبتكرة، من بينها السندات الخضراء، والتقنيات المالية البيئية، والآليات الجبائية، مثل ضريبة الكربون.

وعلى المستوى الاستراتيجي، تستند الكاميرون إلى خطتها الوطنية للتكيف المعتمدة سنة 2015، وإلى مساهماتها المحددة وطنياً، التي تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 35% في أفق عام 2030، موزعة بين خفض غير مشروط بنسبة 12% ممول من الموارد الوطنية، وخفض مشروط بنسبة 23% رهين بالدعم الدولي. وتندرج هذه الالتزامات ضمن التوجهات الاستراتيجية للتنمية المستدامة في أفق 2035، التي ترمي إلى مواءمة النمو الاقتصادي مع متطلبات الاستدامة البيئية. وفي هذا الإطار، تسعى الكاميرون إلى تكثيف الاستثمارات الخضراء، وتعبئة موارد إضافية للتمويل المناخي، وتعزيز حكامتها البيئية بحلول عام 2030. ويظل نجاح هذا التحول رهينًا بتعبئة جماعية وتنسيق فعّال بين مختلف الفاعلين العموميين والخواص والدوليين .

السيد سلطان توري
مدير برمجة الاستثمارات العمومية
المديرية العامة للتخطيط
جمهورية كوت ديفوار

التصنيف المناخي للاستثمارات العامة في كوت ديفوار

في إطار إصلاح منظومة إدارة استثماراتها العمومية وتعزيز فعاليتها واستدامتها، شرعت جمهورية كوت ديفوار في إدماج الأبعاد المناخية والبيئية، إلى جانب معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات(ESG) ، في مختلف مراحل تخطيط وتقييم وتنفيذ المشاريع العمومية. ويأتي هذا التوجه في سياق وطني ودولي يتسم بتزايد حدة التحديات المرتبطة بتغير المناخ، وضرورة تعزيز صمود الاقتصاد الوطني، وتحسين تعبئة التمويلات المبتكرة، ولا سيما التمويل الأخضر والمناخي.

وتستجيب هذه المبادرة بشكل مباشر للتوصيات الصادرة عن تقييمات إدارة الاستثمارات العمومية المراعية للمناخ (C-PIMA)وتتبع النفقات العمومية المرتبطة بالمناخ (CPEIR) التي أُنجزت سنة 2023، والتي أبرزت الحاجة إلى اعتماد مقاربة أكثر تكاملاً لإدماج الاعتبارات المناخية في السياسات الاستثمارية للدولة. كما تعزز هذا المسار بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل المرونة والاستدامة(RSF) ، إلى جانب تنظيم مائدة مستديرة رفيعة المستوى حول التمويل المناخي سنة 2024، شكلت منصة لتبادل الرؤى وحشد الشركاء الفنيين والماليين.

ويتمثل الطموح الاستراتيجي لهذه الإصلاحات في تشجيع الاستثمارات العمومية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، وتحسين الولوج إلى مصادر التمويل المناخي، وتعزيز مصداقية وشفافية تتبع المشاريع المستجيبة للمناخ. وفي هذا الإطار، تم اعتماد تصنيف ثلاثي لفئات الاستثمارات العمومية، يشمل:

- الاستثمارات المستدامة، التي تحترم معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؛
- الاستثمارات المستجيبة للمناخ، سواء في مجال التكيّف مع آثار التغير المناخي أو التخفيف من حدته؛
- الاستثمارات الخضراء، التي تحقق منافع بيئية مباشرة وقابلة للقياس.

ولتأطير هذا التوجه، تم إرساء نظام وطني للتصنيف المناخي يهدف إلى تصنيف المشاريع العمومية وفق مستوى مساهمتها في الأهداف المناخية، وذلك استناداً إلى إطار تنظيمي واضح يشمل المرسوم رقم 2022-742 والقرار رقم 2024/0825. ويعتمد هذا النظام على مجموعة من المعايير الموضوعية، من بينها خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وتطوير الطاقات المتجددة، وتحسين النجاعة الطاقية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

ولدعم تنزيل هذا النظام على أرض الواقع، تم تطوير حزمة متكاملة من الأدوات العملية، تشمل إعداد أدلة منهجية مرجعية، وإدماج البعد المناخي في نظام SINAPSE لتتبع المشاريع، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الفاعلين المعنيين، وإطلاق تجربة نموذجية (Pilot) لاختبار المنهجية، فضلاً عن تطوير إعلان ميزانية المناخ ليتم إرفاقه بمشروع قانون المالية لسنة 2026.

وعلى المديين القصير والمتوسط، تتركز الأولويات على استكمال إعداد التصنيف البيئي(Green Taxonomy) ، وإضفاء الطابع المؤسسي على الميزانية الخضراء، وتعزيز القدرات التقنية والمؤسساتية، إضافة إلى تحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستويين المركزي والقطاعي.

وهكذا، تؤكد كوت ديفوار التزامها الراسخ بتكريس نموذج استثمار عمومي مستدام ومرن، من خلال تعبئة أدوات عملية ومبتكرة، وتعزيز انسجام السياسات العمومية مع الأهداف المناخية، بما يتيح مواجهة التحديات البيئية المتزايدة وضمان ولوج أفضل إلى مصادر التمويل المناخي الدولية.

السيد عبد السلام جوريو
رئيس قسم قطاعات البنية التحتية
مديرية الميزانية - وزارة الاقتصاد والمالية
المملكة المغربية

انخراط وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية في ورش مكافحة التغير المناخي

على الرغم من أن المغرب مسؤول عن أقل من 4% من الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة، إلا أنه معرض بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ. وإدراكاً لهذا الضعف، شرعت المملكة في نهج طموح لإدماج المناخ في سياساتها العمومية المتعلقة بالميزانية، على الصعيدين الوطني والدولي.

على الصعيد الوطني، تم القيام بعدة إصلاحات: مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتحديث المساهمة المحددة وطنياً بهدف خفض الانبعاثات بنسبة 45.5% بحلول عام 2030، والخطة الوطنية للمياه (2020-2050)، واستراتيجية الطاقة التي تفضل الطاقات المتجددة، وإطلاق برنامج واسع لتوفير مياه الشرب والري. موازاة مع ذلك، تلعب وزارة الاقتصاد والمالية دوراً رائداً، حيث تم إنشاء وحدة للمناخ في عام 2022، تطوير الميزانية الخضراء، الضرائب البيئية، وتصنيف النفقات العمومية المرتبطة بالمناخ. يفرض بموجب منشور وزاري على الوزارات ملائمة برمجتها الميزانياتية للسنوات الثلاث (2026-2028) بالأهداف المناخية.

على الصعيد الدولي، يناضل المغرب بنشاط من أجل تعبئة معززة للتمويل المناخي. خلال مؤتمر الأطراف (COP29)في باكو، تم تحديد هدف جديد لمضاعفة التمويل المناخي ثلاث مرات ليصل إلى 300 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2035، نتيجة لعدم الوفاء بالوعود السابقة. كما يدعو المغرب إلى تبسيط الوصول إلى التمويل المتعدد الأطراف والخاص، وإلى مشاركة أكبر لوزارات المالية في حوكمة المناخ.

كما تبنت المملكة دوراً قيادياً على الساحة الأفريقية، من خلال إنشاء ثلاث لجان مناخ إقليمية (حوض الكونغو، الساحل، الدول الجزرية الأفريقية) في مؤتمر الأطراف(COP22) ، ودعم مبادرات مثل الصندوق الأزرق، وشراكة المساهمات المحددة وطنياً، أو مبادرة تكييف الزراعة الأفريقية .كما كان المغرب وراء تأسيس ائتلاف وزراء المالية للعمل المناخي، الذي يقوده حالياً البنك الدولي.

أخيراً، في إطار إعداد المساهمة المحددة وطنياً3.0 ، يطمح المغرب إلى تعزيز التناسق بين التزاماته الدولية وخياراته المتعلقة بالميزانية، بمشاريع هيكلية مثل تحلية المياه باستخدام الطاقات المتجددة، تثمين الكتلة الحيوية، أو تطوير الهيدروجين الأخضر.

توضح التجربة المغربية أهمية النهج المتكامل والشامل، الذي تصبح فيه السياسة المتعلقة بالميزانية رافعة مركزية لمواجهة التحديات المناخية وضمان تحول عادل ومستدام.

السيد مان دافيد كيالا تسيندا
مستشار مكلف بالتمويل المناخي
والمتابعة المتعلقة بالميزانية
ديوان وزير المالية
جمهورية الكونغو الديمقراطية

الميزانية الخضراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية: التحديات، التقدم والاستراتيجيات

في الوقت الذي تصبح فيه القضايا المناخية محورية للتنمية المستدامة، تمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكثر من 53% من الغابات الاستوائية لحوض الكونغو، وإمكانات إيكولوجية استراتيجية على المستوى العالمي. ومع ذلك، على الرغم من هذا الدور الرئيسي في تنظيم المناخ، يكافح البلد لتعبئة الموارد اللازمة لتحوله الأخضر، بسبب نقاط ضعف مؤسساتية وتقنية ومالية مستمرة.

تشمل التحديات غياب هيئة لتنسيق التمويل المناخي، وحوكمة مجزأة بين الوزارات، وتصنيف قديم للميزانية، وعجز في أدوات المتابعة، وضعف القدرة على صياغة المشاريع الخضراء. علاوة على ذلك، يستغل السكان المحليون، في غياب بدائل اقتصادية قابلة للتطبيق، الغابات بطريقة غير مستدامة، مما يبرز الحاجة إلى نهج شامل يعتمد على التوعية والحلول المحلية.

على الرغم من هذه القيود، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدماً ملحوظاً منذ عام 2024. يدمج المخطط الوطني الاستراتيجي للتنمية (2024-2028) الأهداف المناخية للمساهمات المحددة وطنياً (خفض بنسبة 21% في الانبعاثات بحلول عام 2030). يقوم البلد بهيكلة سوق الكربون الخاص به من خلال إنشاء هيئة لسوق الكربون، ويحرز تقدماً في إدارة المخاطر المناخية وتعبئة التمويل، خاصة من خلال اتفاقية "تسهيل المرونة والاستدامة" مع صندوق النقد الدولي (1 مليار دولار أمريكي) وأموال لمشاريع مثل "كين إيلندا" أو إدارة الكوارث. الإيرادات البيئية، التي تأتي بشكل أساسي من قطاع التعدين، آخذة في الازدياد، لكن تأثيرها على أرض الواقع لا يزال موضع خلاف، بسبب نقص التتبع والوضوح. للتغلب على ذلك، من الضروري الإسراع في مراجعة تصنيف الميزانية، وملائمة المواقف المؤسساتية بشأن الضرائب الخضراء،

ووضع استراتيجية وطنية واضحة للميزانية الخضراء، تشمل مشاريع قوية ومؤشرات مناسبة.

في الختام، تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية بلداً حلّاً في مواجهة التحديات المناخية العالمية، ولكن يجب عليها تعزيز قدراتها الداخلية لتثمين دورها والوصول الكامل إلى التمويل الدولي. تظهر الميزانية الخضراء كرافعة رئيسية لهيكلة جهودها المناخية، وتلبية احتياجات السكان، وإضفاء الشرعية على طلباتها للتعويض وفقاً لمبدأ الملوث يدفع.

السيد غيوم برولیه
مستشار مقرر، نائب مدير العلاقات الدولية والتدقيق الخارجي والفرنكوفونية
المجلس الأعلى للحسابات
الجمهورية الفرنسية

التدقيق المناخي الذي يمارسه ديوان المحاسبة الفرنسي، ضمان إضافي للاستخدام الجيد للنفقات العامة من أجل المناخ

في سياق عالمي يفرض فيه مكافحة تغير المناخ متطلبات متزايدة باستمرار فيما يتعلق بالحوكمة العامة، يفرض التدقيق المناخي نفسه كأداة أساسية لضمان إدارة صارمة وفعالة وشفافة للنفقات العمومية المرتبطة بالمناخ. يثري هذا النهج الأدوات الكلاسيكية لإدارة المالية العامة، من خلال ضمان ترجمة الالتزامات المناخية للدول بشكل جيد في السياسات المتعلقة الميزانية والمحاسبة والاستثمار.

يثير إدماج القضايا المناخية في الإدارة العمومية عدة أسئلة جوهرية: كيف يتم أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان في المنشور المتعلق بالميزانية؟ هل يعكس المخطط المحاسبي للدولة التأثير المناخي للمعاملات العمومية؟ هل تدمج عمليات تدقيق الأداء معايير بيئية؟ كيف تأخذ إجراءات منح الصفقات العمومية وخيارات الاستثمار العمومي في الحسبان الاستدامة البيئية؟ تدعو هذه التساؤلات إلى تطور منهجي لجميع وظائف إدارة المالية العمومية، كما تم تحديدها في أداة"PEFA Climat" ، التي تحصي أربعة عشر منها.

في هذا السياق، تلعب المؤسسات العليا للرقابة، على غرار المجالس العليا للحسابات، دوراً استراتيجياً. تتجاوز مهمتها إطار التحقق من الحسابات لتمتد إلى تقييم فعالية وكفاءة السياسات العمومية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمناخ. وبالتالي، فإن المؤسسات العليا للرقابة قادرة على توفير قيمة مضافة حقيقية لإدارة المالية العمومية المناخية من خلال تحليلات مستقلة، وتوصيات بشأن الأداء البيئي للبرامج العمومية وحوار معمق مع الهيئات البرلمانية.

تعد العلاقات بين المجلس الأعلى للحسابات والبرلمان حاسمة بشكل خاص في هذا الإطار. من خلال تقاريرها، تسمح المؤسسات العليا للرقابة للسلطة التشريعية بممارسة رقابة فعلية على السياسات المناخية للسلطة التنفيذية. توضح عدة أمثلة في فرنسا هذه الديناميكية: تقييم الصفقات العمومية من الزاوية الإيكولوجية المقرر في عام 2025، والتقارير السنوية حول تنفيذ قوانين التحول الطاقي، أو التقارير المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، مثل تقرير عام 2024. تغذي هذه المنشورات النقاشات البرلمانية وتوجه الخيارات المتعلقة بالميزانية لصالح التحول البيئي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أخذ البيئة في الحسبان في ميزانية وحسابات الدولة، كما يظهره تقرير عام 2023، يشهد على تطور كبير نحو ميزانية أكثر خضرة. يعكس هذا ظهور ثقافة إدارية جديدة تضع الأداء المناخي في صميم الإدارة العمومية.

وبالتالي، لا يهدف التدقيق المناخي، كما هو مصمم الآن، فقط إلى التحقق من مدى امتثال النفقات، بل إلى تقييم مساهمتها الحقيقية في الأهداف المناخية. إنه يمثل ضمانة إضافية للمواطنين وصناع القرار والمانحين، مما يضمن أن الأموال العمومية المعبأة للمناخ تستخدم بشكل جيد، وأنها تنتج الآثار المتوقعة، وتندرج ضمن نهج متسق، عادل ومستدام.

خلاصات الجلسات النقاشية

السيد جيرفي إيلونغا بانزا
رئيس قسم في وزارة المالية
المدرسة الوطنية للمالية
المنسق المساعد في أفريقيا الوسطى
لشبكة معاهد المالية العمومية
جمهورية الكونغو الديمقراطية

الجلسة الأولى: تعبئة الموارد من أجل التحول البيئي

الانتقال الإيكولوجي يواجه عدداً من التحديات البيئية والاقتصادية، وفهم هذه التحديات يُعد أمراً أساسياً من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذه بشكل فعّال.

- على المستوى البيئي، يكمن أحد أهم الرهانات في ضرورة خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، مع التكيف في الوقت نفسه مع آثار التغيرات المناخية.
- من الناحية الاقتصادية، يتطلب الانتقال الإيكولوجي تغييراً جذرياً في نماذج الإنتاج والاستهلاك.
  - ضرورة تعبئة الموارد بشكل منسّق؛
  - حصر الموارد الطبيعية والمتجددة؛
  - تحليل الكفاءات والخبرات المحلية؛
  - تقييم التمويلات العمومية والخاصة؛
  - تعزيز التآزر بين الفاعلين العموميين والخواص؛
  - إدماج التقنيات الخضراء والحلول الذكية؛
  - دعم الهندسة الترابية ومنظومات الحكامة؛
  - إشراك الساكنة والفاعلين المحليين.

ولضمان استدامة تعبئة الموارد في إطار الانتقال الإيكولوجي، من الضروري اعتماد استراتيجية شمولية تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معاً. فالمبادرات المستدامة تتطلّب تغييراً عميقاً في الأنظمة القائمة التي لم تعد تستجيب للحاجيات المعاصرة.

الجلسة الثانية: الميزانية الخضراء والتأثير البيئي

واجه عملية الانتقال البيئي العديد من التحديات البيئية والاقتصادية، التي يُعد فهمها أمراً أساسياً من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها بشكل فعّال.

على الصعيد البيئي، يتمثل أحد أهم الرهانات في ضرورة تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة مع التأقلم في الوقت نفسه مع تداعيات التغيرات المناخية.

ومن الناحية الاقتصادية، تتطلّب عملية الانتقال البيئي تغييراً جذرياً في أنماط الإنتاج والاستهلاك.

ومن بين المتطلبات الأساسية يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- ضرورة تعبئة منسقة للموارد؛
- جرد الموارد الطبيعية والمتجددة؛
- تحليل الكفاءات والخبرات المحلية؛

- تقييم مصادر التمويل العمومي والخاص؛
- تعزيز synergies بين الفاعلين العموميين والخواص؛
- إدماج التقنيات الخضراء والحلول الذكية؛
- تعزيز الهندسة الترابية وآليات الحكامة؛
- إشراك الساكنة والفاعلين المحليين.

ولضمان استدامة تعبئة الموارد في إطار الانتقال البيئي، من الضروري اعتماد مقاربة شمولية تُدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معاً.

فالمبادرات المستدامة تتطلّب تحولاً عميقاً في الأنظمة القائمة التي لم تعد قادرة على الاستجابة لاحتياجات العصر.

السيدة جويل لوبير
منسقة منطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط لشبكة معاهد المالية العمومية
الجمهورية الفرنسية

السيدات والسادة،

في سنة 2017، انعقدت الدورة الثانية لمؤتمر الشبكة بمدينة مراكش، وتمحورت حول التنمية المستدامة والتمويل المناخي، حيث لم يشارك فيها سوى متدخلَيْن اثنين من المؤسسات المالية إلى جانب جامعيين وباحثين.

أمّا اليوم، فقد قدّمت عشر مؤسسات مالية عمومية أو منظمات إقليمية شهاداتها حول هذا الموضوع، من خلال عرض إجراءات ملموسة تتعلق بالميزانية الخضراء، والجباية الخضراء، والقروض، والصناديق الخضراء، مع التأكيد على ضرورة توجيه وتحديد الاستثمارات. كما أن بعض الدول مثل المغرب وكوت ديفوار قامت بإحداث هياكل للحكامة في مجال المالية الخضراء داخل وزارة المالية المكلّفة بالمالية العامة. وقد طوّرت عدة دول حلولاً مبتكرة تم عرضها خلال هذا اليوم.

وقد ذكّر المتدخلون بأن وزارات المالية تواجه أزمات بيئية متزايدة: الجفاف، والفيضانات، وتدهور الطبيعة، وهي تحديات تتطلب صناديق طوارئ. واستباقاً لذلك، أصبحت الحكومات توجه السياسات الميزانياتية للتخفيف من هذه المخاطر. واليوم، أصبحت وزارات المالية في صلب الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالعمل المناخي والبيئي، إلى جانب وزارات البيئة والطاقة والنقل والفلاحة والصحة وغيرها.

في عام 2021، أصدرت فرنسا أول ميزانية خضراء لها، وهي عبارة عن تصنيف جديد للنفقات الميزانياتية والضريبية حسب أثرها على البيئة، إضافة إلى تحديد الموارد العمومية ذات الطابع البيئي. ويهدف هذا التصنيف إلى تقييم مدى توافق الميزانية مع التزامات فرنسا، مثل اتفاق باريس. هذا التقرير، الذي يعزز وضوح وشفافية المعلومات البيئية، يروم تنوير البرلمان والمواطنين. كما أن هذه التقارير عمومية ومتاحة على الإنترنت.

وفي إطار مواصلة الجهود التي تبذلها وزارات المالية العامة، ولضمان امتلاك الدول للرؤية المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة، يصبح من الضروري تطوير برامج للتحسيس والتكوين بهدف تعزيز كفاءات موظفي المالية داخلياً في هذا المجال. ويمكن لهذه البرامج أن تشمل حملات توعوية لفائدة جميع الموظفين، أو تطوير الخبرة المتخصصة. فهل لا ينبغي إدماج هذا الموضوع ضمن برامج معاهد التكوين؟

وفي ختام هذا اليوم الأول، أود أن أهنئ فرق العمل بكل من المغرب وكوت ديفوار على تعبئتهم الكبيرة وحسن استقبالهم. وتجدر الإشارة إلى أن شبكتنا تقوم على إرادة أعضائها، سواء في البحث عن التمويل لكل فعالية لدى المانحين، أو استضافة المؤتمر من قبل البلد المضيف، أو في تنشيط أنشطتها. كما أغتنم الفرصة لأشكر جميع المتدخلين الذين لبّوا الدعوة اليوم وغداً للمشاركة في الجمعية العامة. وأخص بالذكر أصدقاءنا وأعضاء الشبكة من هايتي وفلسطين والسودان الذين لم يتمكنوا للسنة الثانية على التوالي من الانضمام إلينا بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها بلدانهم.

كما أود أن أشكر بشكل خاص الأستاذ لامبرت نغالادجو بامبا والسيدة كلودي ريغو، اللذين نعمل معهما في إكسبيرتيز فرانس منذ أكثر من عشر سنوات، واللذين تواصلت معهما بكثافة خلال السنوات الأخيرة بهدف جعل جمهورية كوت ديفوار أول بلد في غرب إفريقيا يستضيف مؤتمر الشبكة. وفي يناير 2025، قام منسقو الشبكة بزيارة المقر الجديد لمعهد المالية بكوت ديفوار، والذي يعكس الأهمية التي يوليها وزارة المالية للتكوين المستمر، مع إمكانية تطوير إشعاع إقليمي مرتبط بالشبكة الدولية لمعاهد المالية.

وأرحّب بحضور وفود موريتانيا وجزر القمر، اللتين تدعم إكسبيرتيز فرانس مشاريعهما المتعلقة بإحداث مراكز للتكوين منذ عدة سنوات. كما أن مشروعين آخرين قيد التطوير في بوروندي وجيبوتي، وأتمنى أن يكونوا ضمن الحضور في السنة المقبلة. ومن جهة أخرى، من المرتقب أن ينطلق مشروع دعم تكوين الإدارات المالية لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) ودول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) نهاية هذا العام، وهو ما من شأنه إحداث تآزر مع الشبكة.

أشكركم على حسن اهتمامكم، وأتمنى أن نلتقي بكم السنة المقبلة خلال المؤتمر القادم للشبكة.

السير الذاتية للمتدخلين

الدورة السابعة - 2025

السير الذاتية للمتدخلين

الجلسة الأولى:

تعبئة الموارد من أجل التحول البيئ

مسيرة الجلسة:
السيدة هاجر بن عامر
رئيسة قسم إصلاح الميزانية
مديرية الميزانية - وزارة الاقتصاد والمالية
المملكة المغربية

المتدخلون:

- السيد مصطفى تراوري، جمهورية كوت ديفوار " التجربة الإيفوارية في مجال تمويل معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)"
- السيد الشيخ حبيب الرحمن، الجمهورية الإسلامية الموريتانية " تعبئة الإيرادات من أجل التحول البيئي - حالة موريتانيا"
- السيد نغارتيغال سانغار دجاسراه، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا "نحو تنسيق للجباية البيئية في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا(CEMAC) "
- السيد منتصر القصيري، المملكة المغربية " الضريبة البيئية في المغرب: رافعة للانتقال الإيكولوجي"
- السيد وليد عبد المولى، دولة الكويت ""أهداف التنمية المستدامة، حالة الطوارئ المناخية وتعبئة الموارد: الواقع والحلول "

الجلسة الأولى:
تعبئة الموارد من أجل التحول البيئي

مسيرة الجلسة:
المملكة المغربية
السيدة هاجر بن عامر
رئيسة قسم إصلاح الميزانية
مديرية الميزانية
وزارة الاقتصاد والمالية

بعد بداية مسيرتها المهنية في معهد أبحاث بمدينة نانت، التحقت بالإدارة المغربية حيث راكمت 14سنة من الخبرة في مديرية الميزانية بمختلف مناصب المسؤولية. وقادت خلال هذه الفترة إصلاحات هيكلية مثل ميزانية البرامج، الإدارة القائمة على النتائج، والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. السيدة بن عامر، وهي مهندسة التكوين وحاصلة على ماستر في التدبير الاستراتيجي، تشغل حاليًا منصب رئيسة قسم الإصلاح الميزانياتي بوزارة الاقتصاد والمالية المغربية.

جمهورية كوت ديفوار
السيد مصطفى تراوري
مستشار تقني
المديرية العامة للتمويلات

عنوان المداخلة

التجربة الإيفوارية في مجال تمويل معايير البيئة والمجتمع والحوكمة

مصرفي محترف، يشغل حاليًا منصب مستشار تقني لدى المدير العام بالمديرية العامة للتمويلات. بدأ مسيرته المهنية في "سوسيتي جنرال سي آي بي بفرنسا، كمساعد متداول في بنك استثماري. ثم التحق بـ المفتشية العامة لمجموعة البريد بنك، حيث شغل منصب رئيس بعثة.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد الشيخ حبيب الرحمان
المستشار التقني للوزير
المكلّف لدى وزير الاقتصاد
والمالية المكلّف بالميزانية

عنوان المداخلة

تعبئة الإيرادات من أجل التحول البيئي – حالة موريتانيا

مفتش رئيسي للضرائب وخريج سابق للمدرسة الوطنية للإدارة بأكثر من 35عامًا من الخبرة، شغل العديد من المناصب العليا في الإدارة الضريبية، أبرزها المدير العام لأملاك وممتلكات الدولة، مدير المراقبة والتحقيقات الضريبية، وكذلك مدير مساعد ورئيس مصلحة في مختلف هياكل المديرية العامة للضرائب.
هو خبير في الضرائب الدولية، الصناعات الاستخراجية والإصلاحات المالية، كما أنه مكون ومستشار، وقد تابع العديد من الدورات التكوينية المتخصصة لدى مؤسسات عريقة مثل صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والمديرية العامة للمالية العمومية تخرج من المعهد الدولي للإدارة العامة بباريس، وهو خبير ضريبي معتمد وخبير محاسب.

المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا

السيد نغارتيغال سانغار دجاسراه
مدير التنسيق الجبائي والمحاسبي

عنوان المداخلة

نحو تنسيق للجباية البيئية في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا

حاصل على دبلوم المدرسة الوطنية للإدارة بتشاد، وماستر في تمويل وتنمية القطاع الخاص من مركز الدراسات المالية والاقتصادية والمصرفية بمرسيليا (فرنسا)، ودبلوم المدرسة الوطنية للضرائب بكليرمون فيران بفرنسا. شغل عدة مناصب استراتيجية في تشاد، بما في ذلك المدير العام للضرائب، المدير العام للأملاك، مدير الدراسات والتشريع والمنازعات الضريبية، ومدير الرقابة والتحقيقات الضريبية. وهو يشغل حاليًا منصب مدير التنسيق الضريبي والمحاسبي بالاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا.

المملكة المغربية
السيد منتصر القصيري
رئيس مصلحة مراقبة القيمة
إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة
وزارة الاقتصاد والمالية

عنوان المداخلة

الضريبة البيئية في المغرب: رافعة للانتقال الإيكولوجي

مهندس من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، التحق بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة سنة 2005. يتولى حاليًا مسؤولية تكييف وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي والضريبي للسياسات الجمركية المتعلقة بالضرائب غير المباشرة، ولا سيما الضريبة الداخلية على الاستهلاك. قاد العديد من المشاريع الاستراتيجية المتعلقة بتتبع المنتجات الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك، وضمان المعادن الثمينة، والإصلاح الضريبي والتعريفي، والرقمة الإجرائية، كما ساهم في إعداد العديد من التقارير، خاصة المتعلقة بتقييم بيفا للبنك الدولي المتعلق بالإنفاق العام والمساءلة المالية، ومراجعة السياسات التجارية للمغرب.

دولة الكويت
السيد وليد عبد المولى
المستشار الاقتصادي ونائب
المدير العام
المعهد العربي للتخطيط

عنوان المداخلة

أهداف التنمية المستدامة، حالة الطوارئ المناخية وتعبئة الموارد: الواقع والحلول

التحق المعهد العربي للتخطيط بالكويت عام 2008 كخبير ثم كمستشار. لديه خبرة تزيد عن 20 عامًا في مجالات الأسواق المالية، التجارة الخارجية وكذا السياسات الصناعية الحديثة، كذلك في مجالي التدريب والاستشارات في حقول الاقتصاد النقدي، التمويل، تخطيط التنمية، التنافسية واقتصاد التعليم. اد انه قام بنشر العديد من أعماله البحثية في مجلات دولية وإقليمية.

الجلسة الثانية:

الميزانية الخضراء والتأثير البيئي

مسير الجلسة:

السيد بارتيليمي ضابري

المدير العام لمعهد المالية العمومية البوركينابي

منسق غرب إفريقيا لشبكة معاهد المالية العمومية

وزارة المالية

جمهورية بوركينا فاسو

المتدخلون:

- السيد ريني تاسيمبيدو، جمهورية بوركينا فاسو " السياسة الميزانياتية وإدماج الأهداف البيئية"
- السيدة بريجيت داليا نغو توك نيغ، جمهورية الكاميرون "تمويل التحول البيئي في الكاميرون: فعالية السياسات البيئية المتبعة منذ 2020"
- السيد سلطان توري، جمهورية كوت ديفوار "التصنيف المناخي للاستثمارات في كوت ديفوار"
- السيد عبد السلام جوريو، المملكة المغربية " انخراط وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية في ورش مكافحة التغير المناخي"
- السيد مان ديفيد كيالا تسيندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية "الميزانية الخضراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية: تحديات، تقدم واستراتيجيات"
- السيد غيوم برولييه، الجمهورية الفرنسية " التدقيق المناخي الذي يمارسه المجلس الأعلى للحسابات الفرنسي، ضمان إضافي للاستخدام الجيد للنفقات العامة من أجل المناخ"

الجلسة الثانية: الميزانية الخضراء والأثر البيئي

مسير الجلسة: السيد بارتيليمي دابري
جمهورية بوركينا فاسو
المدير العام لمعهد المالية العمومية البوركيناي
منسق غرب إفريقيا لشبكة RESIFIP

السيد بارتيليمي دابري اكتسب ما يقارب 30 عامًا من الخبرة في المناصب الاستراتيجية، تحديدا مدير التشريع الضريبي بالمديرية العامة للضرائب، ومفتش تقني للخدمات الضريبية، ومستشار تقني وزاري.
شارك في مشاريع مختلفة حول الإصلاحات الضريبية والضرائب الدولية في العديد من البلدان الإفريقية، وساهم في مواءمة التشريعات الضريبية داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO.
وهو مؤلف ومساهم في العديد من الدراسات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية واستراتيجيات تعبئة الموارد المحلية، قاد العديد من بعثات التكوين وتعزيز القدرات.
مفتش ضرائب بالتكوين، وحاصل على دبلوم الدورة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة والمالية والاقتصاد والتكوين وشهادة الماجستير في القانون من جامعة واجادوجو.

جمهورية بوركينا فاسو
السيد رينيه تاسيمبيدو
خبير في المالية العمومية والميزانية المستجيبة للمناخية
مدير الإصلاحات الميزانياتية
وزارة الاقتصاد والمالية

عنوان المداخلة

السياسة المتعلقة بالميزانية وإدماج الأهداف البيئية

اقتصادي مالي يتمتع بخبرة تزيد عن 16 عامًا في إدارة المالية العامة، منها 10 سنوات في إصلاحات ميزانياتية تركز على الأداء.

متخصص في الميزانياتية المستجيبة للقضايا الشاملة (النوع الاجتماعي، وحقوق الطفل، والمناخ)، وهو أيضًا خبير في الإدارة القائمة على النتائج، التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم.

قام بتنسيق دمج المناخ في ميزانية الدولة ويواكب الوزارات في هذا الشأن، ويتدخل بصفته خبيراً لدى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا في مقاربات الميزانياتية المستجيبة للنوع الاجتماعي في المنطقة.

السيد تاسيمبيدو حاصل على شهادات في الاقتصاد الأخضر الشامل، وتقييم السياسات العمومية، والمرونة الميزانياتية لما بعد كوفيد (IDEP، FMI، وGIZ)

حاصل على درجة الماجستير في إدارة المشاريع ودبلوم متصرف للخدمات المالية.

جمهورية الكاميرون

بريجيت داليا نغو توك نيغ
المديرية العامة للخزينة، التعاون المالي والنقدي

عنوان المداخلة

تمويل التحول البيئي في الكاميرون: فعالية السياسات البيئية المتبعة منذ عام 2020

شغلت مناصب ضمن المديرية العامة للخزينة، والتعاون المالي والنقدي، وصندوق الاستهلاك الذاتي (Caisse Autonome d'Amortissement)، وكذلك في مصلحة المالية لدائرة بلدية ياوندي الثانية.

نشرت العديد من الأعمال حول فعالية الصناديق الخضراء في الكاميرون.

حاصلة على شهادة الدكتوراه في المالية العامة، الضرائب، والجغرافيا السياسية الاقتصادية من معهد السوربون الدولي، ودرجة الماجستير في المالية العامة المحلية والحكامة الترابية (برنامج التخصص العالي في المالية العمومية).

جمهورية كوت ديفوار

السيد سلطان توري
مدير برمجة الاستثمارات العمومية
المديرية العامة للتخطيط

عنوان المداخلة

التصنيف المناخي للاستثمارات العامة في كوت ديفوار

خبير في تخطيط التنمية، يتمتع بـ 15 عاماً من الخبرة في تخطيط، تنفيذ، ومتابعة وتقييم سياسات ومشاريع التنمية، ولا سيما تمويل وإدارة الاستثمارات العمومية.

مكلف على وجه الخصوص بملف إدارة الاستثمارات العمومية في إطار إصلاح وتحديث المالية العمومية داخل المديرية العامة للتخطيط. ويشارك بشكل مباشر في إعداد المخططات الوطنية للتنمية.

يهتم بشكل خاص بتعبئة التمويلات المبتكرة، لا سيما من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ونشر الأدوات الرقمية لتحسين العمليات والإجراءات الإدارية.

خريج المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بأبيدجان(ENSEA) ، والتي تعد مركز امتياز للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا(UEMOA) ، وحاصل أيضاً على درجة الماجستير في الإدارة العمومية في سياسة التنمية من مركز اقتصاد التنمية بجامعة ويليامز بالولايات المتحدة الأمريكية.

المملكة المغربية

السيد عبد السلام جوريو
رئيس قسم قطاعات البنية التحتية
مديرية الميزانية
وزارة الاقتصاد والمالية

عنوان المداخلة

انخراط وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية في ورش مكافحة التغير المناخ

السيد جوريو عضو في الوفد المغربي في مختلف مؤتمرات الأطراف (COP) في إطار المناقشات متعددة الأطراف حول مكافحة التغيرات المناخية.
ساهم في بلورة مقاربة (All Gouvernement) التي تهدف إلى تنسيق إجراءات وزارة الاقتصاد والمالية في مجال مكافحة التغيرات المناخية في إطار علاقات المملكة مع المؤسسات المالية الدولية للتنمية.
هو مهندس زراعي من المعهد العالي للزراعة والبيطرة، وعضو في المفتشية العامة للمالية

جمهورية الكونغو الديمقراطية

السيد مان دافيد كيالا تسيندا
مستشار مكلف بالتمويل المناخي والمتابعة المتعلقة بالميزانية
ديوان السيد وزير المالية

عنوان المداخلة

الميزانية الخضراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية: التحديات، التقدم والاستراتيجيات

مستشار مكلف بالتمويل المناخي والمتابعة الميزانياتية بديوان وزير المالية منذ يوليو 2024، شغل منصب مستشار في مجمع الاقتصاد والمالية والتجارة الخارجية والمحفظة بديوان رئيس الجمهورية، بين سبتمبر 2019 و2024، ومكلف بالدراسات بنفس المجمع من أبريل إلى غشت 2019.
وهو أيضاً خبير / ملحق إدارة من الدرجة الأولى بوزارة الميزانية منذ 2016، مكلف بتقييم السياسات العمومية، وإعداد ومتابعة تنفيذ الإيرادات العمومية، وإعداد المشاريع السنوية لأداء الوزارات الرائدة، وإعداد التقارير السنوية لأداء الوزارات الرائدة في إطار الميزانية - البرنامج.
حاصل على شهادة ماستر في حوكمة المنظمات من أجل التنمية الدولية، خيار اقتصاد التنمية، من جامعة غرونوبل ألب،

الجمهورية الفرنسية

السيد غيوم برولیه
مستشار مقرر، نائب مدير العلاقات الدولية والتدقيق الخارجي والفرنكوفونية في المجلس الأعلى للحسابات

عنوان المداخلة

التدقيق المناخي الذي يمارسه ديوان المحاسبة الفرنسي، ضمان إضافي للاستخدام الجيد للنفقات العامة من أجل المناخ (فرنسا)

بدأ مسيرته المهنية في مهام دولية، ثم عمل قاضيًا ماليًا في الغرفة الإقليمية للحسابات بنانت. بين 2016 و2022، التحق بالبنك الدولي وساهم في برنامج PEFA، خاصة في تكييف منهجيته مع الكيانات دون الوطنية وتصميم PEFA المناخ. منذ 2022، يعمل بالمجلس الأعلى للحسابات حيث أنجز عمليات تدقيق بيئية، ومنذ 2024 يشرف على تنسيق الأنشطة الدولية للولايات القضائية المالية الفرنسية. وهو مهندس زراعي متخصص في الاقتصاد، وخريج المدرسة الوطنية للإدارة.

خلاصات الجلسات النقاشية

جمهورية الكونغو الديمقراطية
السيد جيرفي إيلونغا بانزا
رئيس قسم في وزارة المالية
المدرسة الوطنية للمالية
المنسق المساعد في أفريقيا الوسطى
لشبكة معاهد المالية العمومية

مُكوّن بالمدرسة الوطنية للمالية (ENF) وبالمعهد العالي للتجارة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
مُعتمَد من هيكلة التكوين التابعة للبنك الدولي بصفة مُدرِّب دولي في المستوى الأوّلي للرقابة الميزانياتية وتسيير المساعدات العمومية للتنمية. كما يعمل مُدرِّبًا للمُدرِّبين لدى Vallors Consults في باريس.
خبير في تدبير المالية العمومية المُرتكزة على الأداء.
خبير في الإدارة القانونية لدى المعهد الدولي للتسيير في أبيدجان.

الجمهورية الفرنسية
السيدة جويل لوبير
منسقة منطقة البحر الكاريبي والشرق
الأوسط لشبكة معاهد المالية العمومية

مستشارة في مشاريع المالية العامة في البلدان النامية.
وقد شاركت في عدة مشاريع للتعاون الدولي نُفّذت من قبل خبرة فرنسا(Expertise France) ، وممولة من الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، ومن بين هذه المشاريع:
المساهمة في مشروع إحداث مسار للتكوين في المالية العامة بجزر القمر.
إعداد دراسة حول جهوية التكوينات في المجالين الجبائي والجمركي في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.
إعداد مخططات التكوين بالتعاون مع الإدارة الموريتانية.
تدبير عدة مشاريع للتعاون الدولي في مجال المالية العامة داخل المديرية العامة للمالية العامة بفرنسا وخبرة فرنسا.
تنظيم دورات تدريبية قصيرة وطويلة الأمد، إضافة إلى زيارات دراسية لفائدة الدول الفرنكوفونية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وهايتي.
مهام للدعم التقني لفائدة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
كما شغلت سابقًا منصب رئيسة مشروع في مجال محاسبة الدولة داخل المديرية العامة للمالية العامة بفرنسا، وكذلك

أبيدجان
12 2025

مؤتمر معاهد المالية العمومية لإفريقيا والشرق الأوسط والكاريبي

الدورة السابعة - 2025

الجمع العام

الكلمة الافتتاحية

السيد عبد السلام بنعبو
مدير الشؤون الإدارية والعامة
وزارة الاقتصاد والمالية
رئيس شبكة معاهد المالية العمومية
المملكة المغربية

سيداتي، سادتي، أعزائي الأعضاء،

يطيب لي أن أرحب بكم في هذا الجمع العام الذي يعقد في إطار الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية.

اسمحوا لي، أولاً وقبل كل شيء، أن أتقدم بأصدق آيات الشكر والتقدير لجمهورية كوت ديفوار ولسلطاتها ولكل فريق التنظيم، على حفاوة الترحيب وجودة التنظيم الاستثنائية لهذه الدورة السابعة للمؤتمر.

ان تعييني على رأس شبكة معاهد المالية العمومية هو شرف كبير لي، وأدرك بتواضع حجم المسؤولية الملقاة على عاتقي. أسير في استمرارية العمل الرائع الذي أنجزه سلفي السيد محمد الخرمودي، مع إضفاء دينامية متجددة تتوجه نحو الابتكار وترسيخ المكتسبات وتوسيع شراكاتنا الاستراتيجية.

سيداتي، سادتي، أعزائي الأعضاء،

إذا كان تنظيم المؤتمر يشكل حدثاً رئيسياً في حياة شبكتنا، فإنه يجب التأكيد على أن أشغال الشبكة لا تنحصر في هذا الحدث السنوي ولا في اجتماعات التنسيق أو جلسات العمل المنتظمة. إن عملنا يتخذ نهجاً للتعاون الموسع، يهدف إلى تعزيز مهارات الرأسمال البشري في إداراتنا المختلفة وإلى تشجيع تبادل منظم للممارسات الجيدة في مجال إدارة المالية العمومية.

هذه المواعيد السنوية، التي تعكس حيوية وديناميةشبكتنا، تظل إطاراً متميزاً للشراكة والتأمل الاستراتيجي.

فهي تتيح، إلى جانب تبادل الخبرات، ترسيخ دورنا المؤسسي كجهات تكوين في مجال المالية العمومية وتغذية تفكير جماعي حول التوجهات المستقبلية والمهام الأساسية لشبكتنا.

وفي هذا الصدد، ونحن نبدأ أعمالنا في إطار هذا الجمع السابع الذي يتميز بتجديد الرئاسة والمنسقين، أدعو

كل عضو في الشبكة إلى الانخراط بنشاط في دينامية تعاون معززة بين بلداننا. يشكل هذا الإطار للتبادل فرصة استراتيجية يتعين علينا اغتنامها للقيام المزيد من الإجراءات الملموسة في مجال تعزيز القدرات ونشر الممارسات الجيدة.

إنه مسؤوليتنا الجماعية، ولكن أيضاً الفردية، تتجلى في تثمين هذا الرأسمال المشترك. كل واحد منا، على مستواه، مدعو لتحمل قيم شبكتنا، وضمان ترقيتها، والمساهمة في ظهورها وإشعاعها. هذا هو السبيل الذي يمكننا من خلاله ترسيخ المكتسبات وتعزيز مصداقية عملنا وإدراج مشروعنا بشكل دائم في منطق الاستدامة والتأثير الحقيقي.

سيداتي، سادتي، أعزائي الأعضاء،

قبل أن أعطي الكلمة للسيدة الكاتبة العامة لتذكرنا بجدول أعمال هذا الجمع العام وعرض الحصيلة السنوية للشبكة، اسمحوا لي مرة أخرى أن أحييكم وأشكركم جميعاً على مشاركتكم الكريمة في هذا الجمع العام لشبكة معاهد المالية العمومية لدول إفريقيا والشرق الأوسط والكاريبي.

ووفقاً للمادة 5 من ميثاق شبكتنا المؤرخ في 21 مايو 2024، أعلن افتتاح هذا الجمع العام.

حصيلة أنشطة شبكة معاهد المالية العمومية 2024-2025

السيدة صونيا حماموش
نائبة مدير الشؤون الإدارية والعامة
المكلفة بقطب التكوين
وزارة الاقتصاد والمالية
الكاتبة العامة لشبكة معاهد
المالية العمومية
المملكة المغربية

شهدت شبكة معاهد المالية العمومية، باعتبارها فاعلا استراتيجيا في دعم التعاون جنوب-جنوب في مجالات التدريب وتحديث أنظمة المالية العمومية، خلال الفترة 2024-2025 دينامية مؤسساتية متجددة وتميزت بتحقيق تقدم ملموس في عدة محاور ذات أولوية شملت على الخصوص: الحوكمة، تعزيز الهوية البصرية، تطوير التعاون الإقليمي، تحسين التنسيق بين الأعضاء، تكثيف تبادل الممارسات الفضلى، تعزيز القدرات، الى جانب تقوية اليات التواصل.

1. ترسيخ حوكمة الشبكة وتعزيز هويتها البصرية

شهدت الفترة 2024-2025، تعبئة شاملة لأجهزة الحوكمة داخل الشبكة بالكامل بما مكن من تعزيز اتساق تدخلاتها وضمان دينامية أنشطتها. وقد ساهمت هيكلة الأجهزة التقريرية في تعزيز حركية الشبكة وضمان تنسيق أفضل بين المعاهد الأعضاء.

في الوقت نفسه، قامت الشبكة بتحديث هويتها البصرية. حيث تم تأكيد اعتماد شعارين متميزين:

شعار مؤتمر معاهد المالية العمومية، الذي يعكس البعد الحداثي للشبكة؛

وشعار الشبكة، وهو شعار موسع يرمز إلى الامتداد الجغرافي للشبكة، ليشمل إفريقيا والشرق الأوسط والكاريبي.

وقد رافق هذا التحديث البصري إعادة تصميم كامل للموقع الإلكتروني. اذ يتمتع الموقع الجديد (resifip.net) بتصميم أكثر حداثة وأكثر سهولة في الولوج وأفضل تكيفاً مع معايير إمكانية الوصل

والاتصال الرقمي الحالية. بما يعزز اشعاع الشبكة ويحسن انسيابية وتداول المعلومات.

2. تفعيل التعاون جنوب-جنوب

يظل التعاون بين المعاهد الأعضاء ركيزة أساسية في استراتيجية وتوسعة الشبكة. خلال هذه الفترة، تم تنفيذ عدة مبادرات لتحفيز الشراكات الفنية والمؤسساتية بين دول الجنوب. تجسد ذلك في تبادل الخبرات والتدريبات المتبادلة، وكذلك في تعزيز التآزر بين الأعضاء، لا سيما من خلال المشاريع المشتركة أو المشاركات المتبادلة في أنشطة التكوين.

كما عملت الشبكة على تكثيف اليات التعاون الثلاثي، مستقطبة شركاء فنيين وماليين دوليين مثل البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، وذلك في أفق دعم الارتقاء بمهارات وقدرات المعاهد الأعضاء وتعزيز جودة تدخلاتها.

3. تعزيز التنسيق وتكريس تبادل الممارسات الفضلى

شهد التنسيق بين أعضاء الشبكة دفعة جديدة في سنة 2024-2025.

حيث تم تنظيم اجتماعات تشاورية دورية لتوحيد الإجراءات وتقاسم الأولويات المؤسساتية وتعزيز التكامل. سمح الحوار الدائم بين المعاهد ببناء برمجة مشتركة وضمان ترابط أوثق بين المبادرات الوطنية والإقليمية.

علاوة على ذلك، أرست الشبكة آليات مؤسساتية للتبادل وتقاسم الممارسات الجيدة. تجسد ذلك من خلال ورشات عمل تقنية ومنشورات وبعثات دراسية بين البلدان الأعضاء. وسمحت هذه التبادلات بالاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التكوين وإدارة المالية العمومية والابتكار البيداغوجي.

4. الاحترافية وتعزيز القدرات

واصلت الشبكة جهودها الرامية لضمان الاحترافية على مستوى ممارسات التكوين وتعزيز قدرات الفاعلين

العموميين. تجسد ذلك في تنفيذ عدة برامج ودورات تكوينية هادفة ومكيفة لتلائم تحديات الإصلاحات الجارية. وغطت المواضيع التي تم تناولها مجالات متنوعة مثل الإدارة المالية، الرقابة الداخلية، تقييم السياسات العامة، وإدارة الفعالية والنجاعة.

وقد تم اعتماد أشكال متنوعة في أنماط التكوين (حضوري، هجين، عن بعد) من أجل الاستجابة للاكراهات الجغرافية والاحتياجات الخاصة للمستفيدين، مع إيلاء أهمية خاصة لتعاضد الموارد البيداغوجية والارتقاء بجودة مكوني معاهد المالية الأعضاء.

5. التواصل وتثمين مردودية الشبكة

تم تعزيز التواصل بشكل كبير خلال الفترة 2024-2025، حيث تم اصدار ثلاثة أعداد من النشرة الإخبارية للشبكة (الأعداد 8، 9 و10)، سلطت الضوء على أبرز المبادرات المنجزة وشهادات الأعضاء والنتائج المحققة. بالإضافة إلى ذلك، تم اعداد تقارير تسرد وقائع المؤتمر السادس الذي أقيم بالرباط سنة 2024، تضمنت خلاصات المداخلات والمناقشات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر.

الهدف من ذلك هو تعزيز الرصيد الفكري للشبكة وتيسير تداوله وجعله رافعة تعلم جماعي لفائدة مختلف الأطراف المعنية. من خلال هذه المنشورات، تساهم الشبكة في بناء موسوعة مشتركة من المعارف في مجال المالية العمومية.

تعتبر حصيلة الشبكة للفترة 2024-2025 دليلا على الدينامية المتجددة للشبكة والتي تقوم على التعاون والابتكار البيداغوجي وتكامل الجهود. فبفضل التسيير المحكم والرؤية المستنيرة والإجراءات الهادفة، تواصل الشبكة لعب دور هيكلي في مواكبة إصلاحات المالية العمومية التي تقوم بها دول الجنوب.

وتبدو الفاق المستقبلية واعدة في ظل التوجه نحو تعميق التآزر وتوسيع نطاق الشبكة وتعزيز رقمنة خدماتها من أجل جعلها منصة للتميز والتعاون الفني بين معاهد التكوين في مجالات المالية العمومية.

الموقع الإلكتروني الجديد

السيد أناتول أبي أتومو
رئيس وحدة نظم المعلوماتية
برنامج التخصص العالي
في المالية العمومية
جمهورية الكاميرون

سلط عرض الموقع الإلكتروني الجديد للشبكة الضوء على رغبة الشبكة في تحديث أدواتها الرقمية وتعزيز وجودها على الإنترنت لخدمة الدول الأعضاء البالغ عددها 34 دولة.

1. السياق والتشخيص

منذ عام 2016، تم إنشاء أول موقع إلكتروني من قبل برنامج التخصص العالي في المالية العمومية بالكاميرون، لكنه كان يعاني من العديد من القيود التالية:

- تصميم قديم وغير متوافق مع الأجهزة المحمولة،
- محدودية لغات تصفح الموقع،
- ثغرات أمنية (موقع غير آمن، غياب النسخ الاحتياطية) ،
- لا يوفر خاصية التعاون بين الأعضاء.

2. أهداف إعادة التصميم

تستجيب البوابة الجديدة لثلاث طموحات رئيسية:

- تحديث صورة الشبكة، بواسطة شعار جديد وطابع بصري متناسق؛
- خلق وجود رقمي متعدد القنوات (موقع إلكتروني، صفحة على فيسبوك، وقناة على يوتيوب) ؛
- تعزيز ظهور الموقع عبر محركات البحث مع تسهيل الوصول إلى المعلومات وتدفقها .

3. الوظائف الرئيسية للموقع الجديد

- تعدد اللغات : 5 لغات مدمجة (الفرنسية، الإنجليزية، العربية، الإسبانية، البرتغالية) ؛
- أمان معززHTTPS : نسخ احتياطية منتظمة، الإدارة الفنية مكلف بها برنامج التخصص العالي في المالية العمومية بالكاميرون ؛
- مساحة أعضاء آمنة : لمشاركة الوثائق الداخلية مع التحقق المزدوج (وطنية ومركزية) ؛
- نشر الأخبار والنشرات الإخبارية، نموذج التسجيل في الأحداث، قاعدة بيانات للأعضاء والشركاء.

4. رمزية الشعار الجديد

- الكرة الأرضية المتقاطعة توضح الترابط بين الأعضاء على المستوى الدولي ؛

- الموجة الصاعدة ترمز لدينامية التقدم والارتقاء بالمهارات والطموح الجماعي للشبكة.

5. الحوكمة وإدارة الموقع

- الإدارة الفنية : برنامج التخصص العالي في المالية العمومية بالكاميرون (الاستضافة، الأمن، الصيانة) ؛
- الإشراف التحريري : الأمانة العامة للشبكة (المغرب)، المسؤولة عن التحقق من المحتويات.

يشكل الموقع الجديد رافعة استراتيجية للتحديث والانفتاح والتعاون داخل الشبكة. يضع الشبكة كمرجع رقمي للمالية العامة الإفريقية، مع تعزيز ظهورها وفعاليتها التشغيلية.

المعهد العربي للتخطيط

السيد وليد عبد المولى
المستشار الاقتصادي
نائب المدير العام
المعهد العربي للتخطيط
دولة الكويت

تقديم المعهد العربي للتخطيط

المعهد العربي للتخطيط هو منظمة إقليمية مستقلة غير ربحية، تأسست عام 1980 ومقرها الكويت. يضم عشرين دولة عربية عضو وقد وضع لنفسه مهمة دعم جهود التنمية المستدامة في المنطقة العربية. يتدخل المعهد في عدة مجالات رئيسية من خلال نهج متعدد الأبعاد: التكوين، الاستشارات والدعم المؤسسي، البحث والمنشورات، وكذلك تعزيز ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يشكل نشاط التكوين أحد الركائز الرئيسية للمعهد حيث يهدف إلى تعزيز قدرات أطر ومؤسسات القطاع العام في الدول الأعضاء من خلال برامج مكيفة تغطي مواضيع متنوعة، مثل التخطيط الاستراتيجي، إدارة المشاريع، الحوكمة، اقتصاديات التنمية وكذا السياسات العمومية. صممت هذه التكوينات للاستجابة للاحتياجات الخاصة للدول العربية في مجال تحديث إداراتها وتحسين أداء السياسات العمومية.

في الوقت نفسه، يقدم المعهد خدمات الاستشارة والدعم المؤسسي للحكومات والهيئات العامة، بمرافقتها في صياغة وتنفيذ وتقييم استراتيجياتها التنموية. تتناول هذه التدخلات مواضيع متنوعة، تتراوح من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية إلى تقييم السياسات القطاعية.

وعلى الصعيد الفكري والعلمي، يطور المعهد نشاطاً مكثفاً للبحث والنشر، إذ ينتج بانتظام تقارير مرجعية مثل التقرير العربي للتنمية، وتقرير التنافسية، بالإضافة إلى أدلة ودراسات موضوعية وملخصات سياسات ومجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، التي تساهم في إثراء النقاش وتوجيه الخيارات الاستراتيجية في المنطقة.

أخيراً، عزز المعهد عمله لصالح ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إنشاء مركز مخصص عام 2014 يدعم سياسات تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تدريبات مستهدفة وخدمات استشارية ومنشورات متخصصة. ويجيب هذا الجانب على رغبة المعهد في تشجيع الابتكار والعمل الحر والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

وهكذا، يبرز المعهد العربي للتخطيط كفاعل مركزي للتنمية في العالم العربي، حيث يضع خبرته في خدمة الدول لبناء سياسات عامة أكثر فعالية واستدامة وشمولاً.

عرض نتائج أشغال الورشة: تثمين المكوّنين الداخليين

السيد يانيك جيرو، مدير المدرسة الوطنية للمالية العامة للمديرية العامة للمالية العامة، رئيس شبكة مدارس الخدمة العامة ورئيس اللجنة - الجمهورية الفرنسية

السيد نغالادجو لامبرت بامبا، منسق معهد المالية - جمهورية كوت ديفوار

السيد كيبالو بانيا، مدير معهد التدريب الضريبي والجمركي للمكتب التوجولي للإيرادات - جمهورية توغو

السيدة جويل لوير، منسقة منطقة الكاريبي والشرق الأوسط لشبكة معاهد المالية العمومية - الجمهورية الفرنسية

السيد يانيك ليفودو، مسؤول التعاون والتدريب المستمر في برنامج التخصص العالي في المالية العمومية - جمهورية الكاميرون

السيدة إلهام التونسي، رئيسة مصلحة تأهيل الكفاءات - مديرية العامة للشؤون الإدارية والعامة - وزارة الاقتصاد والمالية - المملكة المغربية

في سياق يُطلب فيه من الإدارات العمومية تحديث نفسها وتعزيز أدائها والاستجابة بشكل أفضل لتوقعات المواطنين، يصبح دور الموارد البشرية - وخاصة الكفاءات الداخلية - محورياً. في هذا المنظور، تأتي ورشة العمل حول تعزيز قيمة المكونين الداخليين، التي تهدف إلى التفكير الجماعي في كيفية الاعتراف بهذه الوظيفة الأساسية داخل المؤسسات وهيكلتها وتعزيزها، لا سيما في مجال المالية العمومية.

يشكل المكونون الداخليون رافعة استراتيجية لتطوير المهارات وتنفيذ الإصلاحات ونشر الممارسات الجيدة

وتملك الأدوات والمساطر المهنية. يمتلك هؤلاء المكونون معرفة دقيقة بالبيئة المؤسساتية والممارسات المهنية والقيود الخاصة بإداراتهم. قربهم من المستفيدين من الدورات التكوينية يمكنهم من تكييف المحتويات وتوطين الرسائل والاستجابة بشكل هادف للاحتياجات الميدانية الحقيقية.

وقد سلط العرض الضوء على عدة مزايا رئيسية مرتبطة بحشد المدربين الداخليين:

- خبرة تقنية وعملية قابلة للتنزيل مباشرة؛
- تقليل تكاليف التكوين، مقارنة مع الاستعانة بمكاتب تكوينية خارجية؛
- تعزيز الشعور بالانتماء والتثمين المهني؛
- مرونة في تنظيم الدورات التكوينية وتنفيذها، ما يسهل الاستجابة للحاجيات.

ومع ذلك، غالباً ما تظل هذه المزايا غير مستغلة بشكل كافٍ بسبب نقاط الضعف الهيكلية. من بين الصعوبات التي تم ذكرها: عدم وجود اعتراف قانوني أو رمزي، غياب آليات وتحفيز واضحة، ظروف تدخل غير مواتية، بالإضافة إلى تكوين تربوي غير مكتمل أو حتى غير موجود.

في مواجهة هذه الملاحظات، وضعت ورشة العمل عدة مقترحات لإجراءات ملموسة من أجل تمهين وتعزيز دور المكونين الداخليين:

- إدراج وظيفة المكون الداخلي في إطار مؤسسي واضح، مع نصوص مرجعية ومعايير اختيار شفافة واعتراف به داخل خطط التكوين؛
- وضع امتيازات محفزة، سواء رمزية (ألقاب، امتيازات، اعتراف علني) أو مادية (مكافآت، تحسينات، أسبقية الاستفادة من التكوينات)؛
- تدريب المكونين، ليس فقط من الناحية التقنية ولكن أيضا من الناحية التربوية، لضمان جودة التدخلات وفعالية التكوين؛
- إنشاء مجتمع أو شبكة للمكونين الداخليين، تشجيع تبادل الممارسات وتجميع الموارد والارتقاء الجماعي بالمهارات؛
- تقييم وتعزيز تأثير التكوينات المقدمة، من خلال مؤشرات أداء وملاحظات منظمة، لإعطاء رؤية واضحة لدور المكونين في تحقيق الأهداف المؤسساتية.

في الختام، لا يجب أن يُنظر إلى تعزيز قيمة المكونين الداخليين على أنه مجرد فعل اعتراف ظرفي، بل

كاستراتيجية هيكلية لإدارة المهارات. تستدعي إرادة سياسية وتعبئة مديريات الموارد البشرية ومشاركة هياكل التكوين واستثماراً مستداماً. المكون الداخلي هو فاعل التحول: الاعتراف به وتكوينه ومرافقته، يعني تعزيز قدرة الإدارة على التعلم والتكيف والابتكار.

ورشة: دور معاهد المالية في مواكبة الإصلاحات بوزارات الاقتصاد والمالية

السيد محمد عفّان
الكاتب العام لوزارة المالية والميزانية والقطاع البنكي
رئيس اللجنة التوجيهية لبرنامج دعم إدارة المالية العمومية
الاتحاد القُمُري

حالة الاتحاد القمري

في سياق التحول العميق الذي تعرفه أنظمة إدارة المالية العمومية، شرعت وزارة المالية والميزانية والقطاع المصرفي في اتحاد جزر القمر في مقاربة طموحة تهدف إلى هيكلة التكوين المهني لأعوانها بشكل مستدام، وذلك عبر إنشاء مركز للتكوين في المالية العمومية.

أهداف وتحديات إنشاء المركز:

يهدف المركز إلى تزويد الوزارة بالموارد البشرية اللازمة لمواجهة التحديات الرئيسية للمالية العمومية في جزر القمر والتي تشمل:

- تحسين تعبئة الإيرادات الداخلية؛
- تعزيز التحكم في سلسلة النفقات؛
- تحسين إدارة الدين؛
- إعداد ميزانية سنوية ذات مصداقية وشفافة.

ويأتي إنشاء المركز في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى تطوير الكفاءات المهنية للموظفين العموميين وتعزيز الإصلاحات الهيكلية للقطاع المالي للدولة.

سياق البداية الذي اتسم بالعديد من النقائص:

قبل وضع هذا النظام، عانت الوزارة من عدة أوجه قصور، منها:

- غياب إطار قانوني للتكوين المهني؛
- عدم وجود مصلحة مخصصة للتكوين؛
- نقص في استراتيجية أو تخطيط التكوينات؛
- الاعتماد على تكوينات خارجية غير منتظمة وغير متكافئة.

وقد أدت هذه النقائص في كثير من الأحيان إلى تشتت الكفاءات، وفي بعض الأحيان إلى هجرة الكفاءات إلى الخارج.

من هذا المنطلق، نشأت الرغبة في هيكلة مسار تكوين مستمر دائم ومتاح لجميع الأعوان.

نتائج برنامج التكوين المستمر:(2022–2024)

أتاح هذا البرنامج تحقيق نتائج مهمة:

- تقديم 960 ساعة من الدروس عبر 4 دفعات؛
- تكوين 600 عون موزعين بالتساوي على الجزر الثلاث (موروني، موهيلي، أنجوان)؛
- تكوين رصيد وثائقي من 72 وحدة تغطي مجالات الضرائب، الجمارك، والإدارة العمومية؛
- تكوين 142 مكوناً داخلياً، يشكلون قاعدة بيانات لخبراء مؤهلين في المجالات السابق ذكرها؛
- شراكة نشطة مع جامعة جزر القمر، تضمن الدعم البيداغوجي واللوجستي.

الحكامة والتنسيق:

يعتمد البرنامج على حكامة مهيكلة وتشاركية، تتكون من:

- لجنة تقنية للتنسيق تضمن الإشراف العام؛
- خلية بيداغوجية تصادق على جودة المحتويات؛
- لجنة توجيهية تقود التوجيه الاستراتيجي تحت سلطة الأمانة العامة للوزارة.

الجهات الفاعلة والدعم التقني:

ساهمت عدة أطراف معنية في نجاح هذا المشروع:

- وكالة إكسبيرتيز فرانس (Expertise France)، التي قدمت الدعم التقني بصفتها مساعداً في إدارة المشروع؛
- مركز CUFOP الذي تولى اللوجستيات وتنظيم التكوينات في الجزر الثلاث؛
- وحدة إدارة المشروع الدعمة للتنفيذ الإداري والمالي.

الآفاق المستقبلية والإدماج في الإصلاحات:

يطمح مركز التكوين الآن إلى توسيع دوره كركيزة أساسية لمواكبة إصلاحات المالية العمومية ويشمل:

- وضع تكوين أولي لهيكلة الكفاءات منذ البداية؛
- إعداد خطة استراتيجية للتكوين المستمر؛
- إنشاء إطار تحليلي استشرافي لتوقع احتياجات الوزارة من الكفاءات.

الخلاصة

تُظهر تجربة جزر القمر أن تعزيز القدرات البشرية من خلال تكوين مهيكل ومُكيَّف مع السياق يشكل رافعة أساسية لنجاح الإصلاحات. ويضع المركز نفسه كأداة استراتيجية لتطوير الاحترافية داخل الإدارة المالية، وتعزيز سيادة السياسات العمومية، وضمان إدارة صارمة، عادلة وشفافة للمالية العمومية.

السيد خالد العسالي
مسؤول معهد المالية
مديرية الشؤون الإدارية والعامة
وزارة الاقتصاد والمالية
المملكة المغربية

معهد المالية بالمملكة المغربية

يُعدّ معهد المالية بالمملكة المغربية مؤسسة محورية في منظومة تطوير القدرات المرتبطة بتدبير المالية العمومية، لما يضطلع به من أدوار استراتيجية في مواكبة الإصلاحات الهيكلية وتعزيز حكامتها. فمن خلال تدخلاته التكوينية والمواكِبة، يُسهم المعهد إسهاماً نوعياً في دعم التحولات العميقة التي تعرفها الإدارة العمومية، سواء على المستوى الوطني أو في إطار التعاون الإقليمي والإفريقي. ويُنظر إلى التكوين، في هذا الإطار، باعتباره أداة بنيوية لإرساء دينامية التحديث الإداري، وترسيخ ثقافة الأداء، وضمان الاستيعاب العملي للمعايير التنظيمية والمؤسساتية المستحدثة.

وانسجاماً مع هذا التوجه، تتمثل إحدى الوظائف الأساسية للمعهد في تنمية الكفاءات الاستراتيجية للمدبرين العموميين وصنّاع القرار، عبر تصميم وتنفيذ برامج تكوينية متخصصة وموجَّهة. وتُنجَز هذه البرامج في إطار شراكات متعددة المستويات، تشمل فاعلين وطنيين ومؤسسات دولية مرجعية، بما يضمن تقاطع الخبرات وتكامل المقاربات. وتعتمد المنظومة البيداغوجية المعتمدة على تنويع أنماط التكوين (حضوري، وعن بُعد، وهجين)، وعلى المزج بين التأطير النظري والتحليل التطبيقي، ودراسة الحالات المقارنة، وتبادل التجارب المهنية، وذلك ضمن صيغ تنظيمية متعددة، من قبيل دورات الخبرة، والندوات العلمية، والملتقيات المتخصصة.

ويستند تخطيط وتنفيذ الأنشطة التكوينية إلى مقاربة منهجية قائمة على «نمط المشروع»، ترتكز على تشخيص دقيق للاحتياجات وبناء تدخلات ملائمة للسياقات المؤسساتية والخصوصيات الوطنية للجهات

المستفيدة. ويُمكّن هذا الخيار المنهجي من ضمان الاتساق بين أهداف التكوين ومتطلبات الإصلاح، كما يعزز جودة البرامج وفعاليتها وقابليتها للقياس والتقييم. وفي هذا السياق، اضطلع المعهد بدور محوري في تنفيذ مخططات تكوين واسعة النطاق مرتبطة بتفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية، استفاد منها عدد كبير من الأطر والمسؤولين العموميين بمختلف جهات المملكة، إلى جانب تنظيمه لأنشطة تكوينية دولية لفائدة البلدان الأعضاء في شبكة معاهد المالية العمومية، في إطار منطق تقاسم الخبرات وتوطين المعرفة.

وتتجلى القيمة المضافة لمعهد المالية كذلك في اعتماده مقاربة متعددة الأبعاد، تتجاوز التكوين بالمعنى الضيق لتشمل المساعدة التقنية، والدعم المؤسسي، وبناء الشراكات الاستراتيجية. وتسهم علاقاته التعاونية مع مؤسسات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، في تعزيز مكانته كمنصة إقليمية لنشر المعرفة في مجال المالية العمومية. كما يلعب المعهد دوراً ريادياً في تفعيل آليات التعاون جنوب–جنوب، بما يسمح بتبادل الممارسات الفضلى، ونقل الحلول المبتكرة بين البلدان التي تواجه تحديات تنموية ومؤسساتية متقاربة.

ورغم الأثر الإيجابي لهذه الجهود، تظل فعالية الإصلاحات مرهونة بتجاوز عدد من الإكراهات البنيوية، من بينها محدودية إشراك مؤسسات التكوين في المراحل التمهيدية لصياغة الإصلاحات، والتفاوتات المجالية في الولوج إلى التكوين، إضافة إلى مقاومة التغيير داخل بعض البنيات الإدارية. وانطلاقاً من وعيه بهذه التحديات، يتجه المعهد إلى تعزيز مقاربته الاستباقية عبر الانخراط المبكر في مسارات الإصلاح، وتوسيع الاعتماد على الحلول الرقمية للتكوين، وتطوير آليات التتبع والتقييم المبني على النتائج، فضلاً عن تقوية سياساته في مجال التواصل العلمي والتثمين المعرفي.

يمكن اعتبار معهد المالية رافعة استراتيجية مركزية لإنجاح إصلاحات المالية العمومية وضمان استدامتها. فمشاركته المبكرة والمنهجية في مواكبة الإصلاحات تُسهم في ترسيخها داخل المنظومات الإدارية، من خلال تمكين الفاعلين العموميين من الكفاءات والأدوات التحليلية والتنفيذية اللازمة، بما يضمن تطبيقاً منسجماً وفعّالاً للسياسات العمومية، ويعزز في الآن ذاته مبادئ الحكامة والنجاعة والشفافية.

السيدة تراوري واتارا فيليسيتي
أستاذة مكونة
معهد المالية العمومية لبوركينا فاسو
جمهورية بوركينا فاسو

لقد فرض معهد المالية العمومية البوركينابي، الذي أُنشئ في يناير 2025 خلفا للمدرسة الوطنية للإدارات المالية والمدرسة الوطنية للجمارك تحت وصاية وزارة الاقتصاد والمالية، نفسه بسرعة كفاعل رئيسي في المشهد المالي العام، على المستويين الوطني والدولي. ومع تكوين أكثر من 15,000 إطار وحضوره النشط في العديد من البلدان الإفريقية، يمثل المعهد مؤسسة مرجعية مكرسة للتكوين الأولي والمستمر للإطارات والموظفين العموميين. وتندرج مهمته في سياق يتسم بالتحديث وترشيد إدارة المالية العمومية، حيث تحتل قضايا الشفافية والفعالية والمساءلة مكانة محورية.

يلعب المعهد دوراً حاسماً في مواكبة الإصلاحات الهيكلية، لا سيما من خلال تكوين الفاعلين العموميين. ومن خلال تكييف برامجه باستمرار مع التطورات التنظيمية، مثل تطبيق الميزانية-البرنامج، والإدارة القائمة على النتائج، أو الملائمة مع معايير الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، يضع المعهد نفسه كرافعة للكفاءات في الإدارة المالية. وتغطي تكويناته مجموعة واسعة من المجالات، بدءاً من الأدوات الميزانياتية الجديدة (إطار النفقات متوسط المدى، المحاسبة على أساس الممتلكات) إلى تقنيات المراقبة، ومنح الصفقات العمومية أو الضرائب الحديثة. ويتم تعزيز هذه المبادرات بأنشطة بحث وابتكار، مثل تنظيم الملتقيات والندوات، التي تشجع على التفكير المعمق في الإصلاحات الجارية.

ومن الأمثلة الملموسة على تأثير المعهد دعمه أثناء تحول بوركينا فاسو نحو الإدارة بنمط البرنامج في عام 2017. حيث تم تكوين أكثر من 1,000 فاعل حول إجراءات وكيفيات تنفيذ الميزانية-البرنامج، مما يوضح قدرة المعهد على تلبية الاحتياجات التشغيلية للإدارات. وتشهد البيانات السنوية على هذه الدينامية، مع

تكوين مئات الأعوان كل عام، بالتعاون مع شركاء مثل (GIZ) أو (BSG).

إلى جانب الإصلاحات الميزانياتية، يساهم المعهد بنشاط في اللامركزية والرقمنة في الإدارة العمومية. فمن خلال تعزيز قدرات الفاعلين المحليين ودمج الكفاءات الرقمية في تكويناته، يشارك المعهد في تحديث الإدارة وتحسين الحكامة الاقتصادية. وترافق هذه الجهود رغبة في تعزيز الشراكات الأكاديمية والمهنية، على المستويين الوطني والدولي، لضمان ملاءمة مثلى بين التكوين وواقع الميدان.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، لا سيما في مجال التكيف المستمر مع التطورات التكنولوجية والتنظيمية، وكذلك في توطيد التعاون الدولي. ولمواجهة ذلك، يطمح المعهد إلى أن يصبح مركز امتياز إقليمي في المالية العمومية، من خلال تحسين حكامته، وجودة تكويناته، وإشعاعه.

كخلاصة يُعد معهد المالية العمومية رافعة استراتيجية في قيادة إصلاحات المالية العمومية في بوركينا فاسو وإفريقيا. فمن خلال التزامه بالتكوين والابتكار والتكيف مع المعايير الدولية، يعمل بلا كلل على بناء إدارة عمومية حديثة، وفعالة، وشفافة، تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجعل منه عمله، الموجه نحو المستقبل بشكل قاطع، شريكاً لا غنى عنه لمواجهة تحديات الغد.

اعلان مؤتمر معاهد المالية العمومية

إعلان مؤتمر معاهد المالية
في 12 و13 مايو 2025

بمناسبة الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية، الذي عُقد في أبيدجان يومي 12 و13 مايو 2025، تعلن الدول الأعضاء في شبكة معاهد المالية العمومية لدول إفريقيا والشرق الأوسط والكاريبي (RESIFIP)رسمياً ما يلي:

- نظرا للتوصيات الختامية للدورات السابقة للمؤتمر؛
- واعترافا بالجهود والتقدم المحرز منذ إنشاء شبكة المؤتمر لتحسين حوكمة معاهد المالية، وتبادل وتقاسم الممارسات الجيدة بين المعاهد الأعضاء، وتجميع الجهود في مجال تنمية القدرات؛
- وإبرازا لأهمية ودور التكوين كأداة لمرافقة ديناميات وسياسات التنمية؛
- وتقديرا لجودة أعمال الدورة السابعة للمؤتمر، ودور المنسقين والشركاء والتزامهم المستمر، وكذلك المناقشات والحوارات حول موضوع هذا العام؛

تم الاتفاق على

1. قبول انضمام المعهد العربي للتخطيط من الكويت كعضو جديد في شبكة معاهد المالية العمومية لدول إفريقيا والشرق الأوسط والكاريبي؛
2. تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بهدف النهوض بتعزيز كفاءات موظفي الإدارات المالية، ولا سيما من خلال التكوين، وتطوير تكنولوجيات هندسة التكوين؛
3. تجميع وتبادل الممارسات الجيدة في مجال التكوين والمالية العمومية؛
4. تطوير الانفتاح الدولي والروابط مع وكالات التعاون الدولي في مجال التكوين؛
5. تنظيم ورشة عمل في الرباط، بالمملكة المغربية، في شهر نوفمبر 2025، من أجل تعميق التفكير في تموقع وتنظيم معاهد المالية العمومية للاستجابة لتوقعات الوزارات المكلفة بالمالية؛
6. التفكير في خطة عمل تأخذ بعين الاعتبار نتائج اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز قيمة المكونين على مستوى الشبكة؛
7. الدولة المضيفة للدورة القادمة للمؤتمر هي المملكة المغربية؛
8. الشروع في التحضير للدورة القادمة من المؤتمر.

حرر في أبيدجان في 13 مايو 2025

الكلمة الختامية

السيد عبد السلام بنعبو
مدير الشؤون الإدارية والعامة
وزارة الاقتصاد والمالية
رئيس شبكة معاهد المالية العمومية
المملكة المغربية

سيداتي وسادتي،

أعزائي أعضاء الشبكة،

بينما نشارف على نهاية هذا الجمع العام، اسمحوا لي، باسم شبكة معاهد المالية العمومية، أن أتقدم إليكم بأصدق آيات الشكر على حضوركم، وتعهدكم الثابت، وجودة الحوارات طوال أعمالنا.

لقد شكل هذا الجمع العام، الذي عقد على هامش الدورة السابعة لمؤتمر معاهد المالية العمومية، لحظة قوية، ليس فقط لوضع تقييم جماعي، ولكن بالأخص لتأكيد طموحنا المشترك نحو تعزيز التآزر بين مؤسساتنا التكوينية، وتشجيع تبادل الخبرات، والنهوض بثقافة التميز في إدارة المالية العمومية.

إن تبادل الأفكار والتجارب المثمر الذي أجريناه خلال اليومين الماضيين يشهد على حيوية شبكتنا، وأهمية المحاور والمواضيع التي تم تناولها. كما أنه يعزز قناعتنا بأن التعاون الوثيق والمستمر وحده هو من سيمكننا من الاستجابة بفعالية للتحديات التي تواجهها بلداننا في مجال حوكمة المالية العمومية.

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لمضيفينا في أبيدجان على حفاوة ترحيبهم، واحترافيتهم، والظروف الممتازة التي هيأها لسير أعمالنا بشكل جيد. كما أتوجه بخالص الشكر لجميع الوفود الحاضرة، التي أغنت مداخلاتها أفكارنا الجماعية.

وآمل أن تترجم التوصيات المتخذة في ختام هذه الدورة إلى إجراءات ملموسة وأن تمهد الطريق لمستقبل أكثر تكاملاً وابتكاراً وتضامناً بين مؤسساتنا التكوينية.

أتمنى لكم جميعاً عودة سعيدة إلى بلدانكم، على أمل أن نلتقي مرة أخرى بعدد أكبر في المواعيد القادمة لشبكتنا.

أعلن اختتام الجمع العام للشبكة رسمياً.

شكراً لانتباهكم.

الحكامة والتنظيم

الهيكل التنظيمي لهيئات التسيير لشبكة معاهد المالية العمومية

الدول الأعضاء في شبكة معاهد المالية العمومية

فريق التنظيم

السيدة كلودي ريكو
رئيسة مشروع
معهد المالية
جمهورية كوت ديفوار

السيدة توري نيف وفانا نا مافين
مستشارة تقنية في العلاقات العامة
جمهورية كوت ديفوار

السيد خالد العسالي
مسؤول معهد المالية
مديرية الشؤون الإدارية والعامة
وزارة الاقتصاد والمالية
المملكة المغربية

السيدة شانتال لامير أكاش
ديوان وزير المالية والميزانية
جمهورية كوت ديفوار

السيد مامادو كوليبالي
مسؤول الوسائل العامة
وزارة المالية والميزانية
جمهورية كوت ديفوار

السيد عبد المجيد اوباعلا
رئيس مصلحة انتاج واقتناء التكوين
معهد المالية
مديرية الشؤون الإدارية والعامة
وزارة الاقتصاد والمالية
المملكة المغربية

السيدة ناتوغوما نيون سيمبو كوني كاتبة في ديوان وزير المالية والميزانية
جمهورية كوت ديفوار

السيد ريان كوبي
جمهورية كوت ديفوار

السيد سعيد فريق
رئيس المشروع
معهد المالية
مديرية الشؤون الإدارية والعامة
وزارة الاقتصاد والمالية
المملكة المغربية

السيد فيليكس كواسي كولي
مساعد مكلف بالمعلوميات
معهد المالية
جمهورية كوت ديفوار

السيدة ايفالا بيديا
مسؤولة التكوين
معهد المالية
جمهورية كوت ديفوار

السيدة لبنى ناجيمي
رئيسة مصلحة التكوين عن بعد
مديرية الشؤون الإدارية والعامة
وزارة الاقتصاد والمالية
المملكة المغربية

السيدة مارتا بوسو
مساعدة تقنية في العلاقات العامة
جمهورية كوت ديفوار

السيد بي طاه اريستيد كبامبل
جمهورية كوت ديفوار

السيدة الهام التونسي
رئيسة مصلحة تأهيل الكفاءات
مديرية الشؤون الإدارية والعامة
وزارة الاقتصاد والمالية
المملكة المغربية

السيد سوماهورو
جمهورية كوت ديفوار

السيد كنانكوران بودو انج
مهندس معلوميات
جمهورية كوت ديفوار

السيد سليمان فوفانا
مهندس معلوميات
جمهورية كوت ديفوار

مكتبة الصور

LA FINANCE VERTE :
MOBILISATION DES RESSOURCES
ET GESTION BUDGÉTAIRE

MOBILISATION DES RESSOURCES
ET GESTION BUDGÉTAIRE

LA FINANCE VERTE :
MOBILISATION DES RESSOURCES
ET GESTION BUDGÉTAIRE

CONFÉRENCE DES INSTITUTS DES FINANCES PUBLIQUES
DE L'AFRIQUE MOYEN ORIENT ET CARAÏBES
LA FINANCE VERTE :
MOBILISATION DES RESSOURCES
ET GESTION BUDGÉTAIRE

الكتابة العامة لشبكة معاهد المالية

هاتف: 78-75-67-37-05 (212)+

البريد الالكتروني: CIFP@finances.gov.ma

الموقع الالكتروني: https//resifip.net